حركات التغيير العربية وانعكاسها على امن دول مجلس التعاون الخليجي

أ.د.م. محمد كريم كاظم[١] م.م. فراس عباس هاشم[٢]
Drmoka62@yahoo.com Aferas28@yahoo.com

الملخص

يتناول البحث أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد التحولات التي شهدتها المنطقة بسبب حركات التغيير التي أطاحت بالعديد من الأنظمة العربية ومدى انعكاس ذلك على امن دول المجلس فالتهديدات لم تعد تقتصر على تهديدات بسبب الحراك الذي شهدته العديد من الدول، بل امتدت لتشمل تهديدات أمنية مباشرة تنبع أساسا من الداخل تتمثل في تصاعد موجة الحراك داخل دول المجلس .

ويستعرض البحث الحديث عن ظاهره الحراك السياسي الذي شهدته العديد من الدول العربية والتطرق عن الأسباب سواء الداخلية أو الخارجية التي كانت وراء تفجير ظاهرة الحراك السياسي في المنطقة.

كما كشفت مباحث الدراسة عن ابرز نقاط القوة والضعف في المعادلة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي وخصوصا لجهة أولوية التهديد الداخلي مقابل التهديد الإقليمي لأمن واستقرار الخليج . فضلا عن ذلك مثل صعود دول مجلس التعاون الخليجي بوصفه ابرز مستجد إقليمي في المنطقة والتوظيف الخليجي لحركات التغيير بجعل نفسه حلقة وصل بين مفاصل حركات التغيير في المنطقة عبر سلسلة من المبادرات في المنطقة وتوظيف الدبلوماسية والعسكرية الخليجية في أكثر دول المنطقة التي شهدت حركة تغيير لأنظمتها.

ثم تتحدث الدراسة عن مواقف الدول الإقليمية والدولية من الحراك الذي طال دول مجلس التعاون الخليجي والتي انطلقت من منطق ثنائية المعايير مراعية بذلك مصالحها الإستراتيجية في ظل تعاظم الدور لبعض القوى الإقليمية والتي تنظر بحساسية لأي نوع من المتغيرات الإقليمية فيما رافق مواقف القوى الدولية الضبابية في موقفها من الحراك في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتنتهي الدراسة بالتوصل للعديد من النتائج فقد استفاد مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية وبرز أكثر قوة وأكد صلاحيته في وقت الأزمات وتم توظيفه في قوة العمل الخليجي المشترك خليجيا وعربيا لما تمتلكه من إمكانيات متنوعة.

[١] كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين.
[٢] كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين.

المبحث الأول

اثر التحولات العربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي

تعد ظاهرة حركات التغيير من أهم المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية خلال العقد الحالي، وقد تباينت هذه التحركات الداخلية في المنطقة العربية واختلاف أدوارها من دولة إلى أخرى، فالحراك السياسي الداخلي موجود في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية حيث أنه في الأول يودي إلى تطوير النظام وتحسين أدائه من خلال تلبية متطلبات مجتمعه وسد احتياجاتهم . في حين في الثاني قد يودي في بعض الأحيان إلى حدوث تأزم نتيجة عدم الاستجابة لإحداث تغييرات بين النظام والمحتجين بسبب رفض تنفيذ جوانب كثيرة من المطالب .والتحايل عليها في البعض الأخر فقد اتخذه إبعادا مختلفة فمنها من اتخذ بعد سياسي والبعض الأخر اتخذ بعدا مذهبيا في حين اختلطت في البعض الأخر بين الاجتماعي والسياسي .

المطلب الأول

حركات التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية

أولا : تحديد مفهوم حركات التغيير

لكي نستطيع التوصل الى تحديد تعريف لمفهوم حركات التغيير يمكن القول إن هذا المفهوم يتكون من مفهومين هما (الحركة) و(التغيير) .

تعني "الحركة"* في لغة السياسة « التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعا، والحركة أكثر شمولا ولكنها في الوقت نفسه اقل تماسكا وانضباطا من الحزب ، إذ يمكن إن تكون تيارا عريضا يشمل توجهات فكرية وسياسية وأيدلوجية([٣]) .

إما مفهوم "التغيير"** فهو من الكلمات الشائعة والأكثر تداولا في مختلف العلوم الطبيعية والاجتماعية على السواء . والتغيير من الكلمات المثقلة بالدلالات المتنوعة والمختلفة أحيانا ، ويصبح المفهوم أكثر تشعبا إذا ما تعلق الأمر بالظواهر الأنانية والتغيير يعني الانتقال من الوضع الراهن إلى وضع معين أفضل بالتأكيد من الوضع الراهن في الأقل ،من وجهة نظر من يسعون إلى هذا التغيير ([٤]).

وقد ورد ذكر التغيير في القران الكريم بقوله تعالى ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾([٥]) .

وهناك اختلاف واضح في تحديد مفهوم التغيير فمنهم من أعطاه بعدا اجتماعيا باعتباره محاولة لانتقال المجتمع من وضع معين الى وضع أخر أكثر تطورا وتلبية لاحتياجاته ولا يقتصر ذلك على المجتمع وإنما يشمل كذلك مؤسساته المختلفة .

وهذا ما ذهب إليه البعض في تعريفهم للتغيير على أنه «"انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطوراً » (٦) .

لذلك يمكن النظر إلى التغيير كعملية ذات مراحل متعددة يتم خلالها الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع المنشود ، وهناك في الأقل ثلاثة عناصر أساسية يجب إن تكون جاهزة لانجاز التغيير هي : عدم الرضا عن الوضع القائم ، ووجود نموذج محدد للتغيير ، ووجود طريقة مقترحة للتغيير يمكن من خلالها ترجمة هذا النموذج على ارض الواقع (٧) .

لذلك فانه ليس من السهل التوصل إلى مفهوم واضح وثابت بخصوص التغيير نظرا لاختلاف الآراء بشان تفسيره .

وهناك من يرى إن التغيير حالة روتينية في المجتمع الإنساني لا سيما ببعده السياسي ، فالقديم لا يمنع الجديد من البروز فضلا عن مدى تداخلهما قيميا وإجرائيا .فالضعف السياسي والتخلف في استمرار متابعة التحديث التكنولوجي ،وتراجع معدلات نمو الإنتاج كلها ثغرات مؤذية للفعل العام تسلب منه تفوقه(٨) .

واستنادا إلى ما تقدم يمكن القول بان حركات التغيير تجمع الفئات المختلفة عقائديا او فكريا وتسعى نحو إحداث تغييرات وإصلاحات مجتمعيه شاملة وفي بنية الدولة عبر الوسائل السلمية .

ثانيا : التمييز بين حركات التغيير وبعض المفاهيم المقاربة

يواجه مفهوم حركات التغيير تداخلا مفاهيميا مع بعض المفاهيم المقاربة له ، لذا علينا التمييز بين حركات التغيير والحركات الاحتجاجية ،وحركات المعارضة التقليدية ، فالحركات الاحتجاجية تعكس فعل الاعتراض(سياسيا ، أو اجتماعيا ، أو اقتصاديا ، ...) لمواقف جماعية غاضبة أو معارضة لسياسات الدولة إزاء حدث معين ، وهي عبارة عن انتفاضة مفاجئة لجماهير تشمل فئة او فئات هامشية من المواطنين ، لم تتوافر لهم قنوات التعبير عن الرأي ، بهدف رفع الغبن عنهم (٩)، ولم يتمكن المجتمع المدني من التعبير عنهم ولم ينجح في جذب اهتمام الإعلام والحكومة والمجتمع ككل ، وهي حركات بعيده كل البعد عن مسار المجتمع المدني لم ينظمها أو يحركها نشطاء المجتمع المدني .إما حركات التغيير، فان لها إطارها التنظيمي الأكثر وضوحا وان اختلف من حالة إلى أخرى ، ولها برنامجها أو خطابها الخاص بالتغيير

سواء كان هذا التغيير شاملا أو مركزا على إبعاد مجتمعيه معينه . غير إن هذا التمييز بين حركات التغيير والحركات الاحتجاجية ر ينفي التشابه الحاصل بين المفهومين فحكات التغيير تمارس في بعض أنشطتها أسلوب الاحتجاج ، كما إن الحركات الاحتجاجية العفوية قد تطور نفسها في مرحلة لاحقة لتشكل حركات تغيير (١٠).

في حين تختلف حركات التغيير عن حركات المعارضة التقليدية ، فالأولى تجمع تحت مظلتها تيارات سياسية مختلفة هدفها تغيير الواقع السياسي القائم باتجاه التحول الديمقراطي ، وذلك عكس حركات المعارضة التقليدية التي تنتظم حول توجهات فكرية معينة ، وتضم الأعضاء الذين يؤمنون بهذا التوجه ، فضلا عن ذلك فان اغلب حركات المعارضة التقليدية هي حركات مشروعة ، أي لديها رخصة قانونية للعمل ولم تلجا الى العمل السياسي المباشر إلا في أضيق الحدود ، إما حركات التغيير فهي حركات غير مشروعة قانونا وتركز على العمل السياسي المباشر ومن أهم أدواته التظاهر في الشارع (١١).

ثالثا : أسباب ظاهرة الحراك السياسي في المنطقة العربية

تجلت العديد من الأسباب التي كانت وراء تفجير ظاهرة الحراك السياسي في المنطقة العربية يمكن إجمالها بمجموعتين الأولى : تشمل الأسباب الداخلية ، إما المجموعة الثانية فتتمثل بالأسباب الخارجية وما أفرزته الأخيرة من ضغوط على النظم التي شهدت حراكا سياسيا .

١– الأسباب الداخلية :

كانت ظاهرة الحراك السياسي نتيجة لتفاعل عدة عوامل ومتغيرات الحراك في عدد من الأقطار العربية لوجود تمثل بينها يصل إلى حدود التطابق، في الوقت الذي يكتسب كل منها خصوصيات تميز البعض منها عن البعض الآخر، ومن أهمها:

أ – الأسباب السياسية :

هناك الكثير من العوامل التي أدت الى حالة الحراك السياسي في العديد من الدول العربية منها تردي الأوضاع السياسية وحالة الفساد السياسي الذي ينخر جسد المجتمعات العربية ، بالتوريث او بتأليف الأحزاب الشكلية التي لم تهيئ بيئة سياسية ديمقراطية حقيقية ، وبالتالي تكرر السلطات نفسها على أنها المنقذ والأوحد والضروري والتحايل على وعود التغيير لتفادي الضغوط (١٢) ، كانت الظاهرة الأخرى التي تناولها تقرير عام ٢٠١٠ هي استشراء الفساد بصوره المختلفة ، حيث احتلت البلدان العربية مواقع متأخرة في التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية ، فجاءت تونس في ألمرتبه ٦٢ ، والجزائر ٩٢ ، ومصر ١١٥ ، وليبيا ١٢٦ ، واليمن ١٤١ ، وسوريا ١٤٧ ، وللمفارقة ، فان الدولتين العربيتين اللتين احتلتا

مـرتبتين متقـدمتين ، وهمـا قطـر ٢٨ ، والإمـارات ٣٥ ، ظلتـا بمنـأى عـن ظـاهرة الحـراك السياسـي الـتي اجتاحت معظم الدول العربية ([١٣]) ، كما إن سلب الحكومات للحريات والتعبير عن الرأي والابتعاد عن المواطنين ورفض تداول السلطة من بين الأسباب الأخرى التي كانت وراء الحركات التي شهدتها العديد من الدول العربية .

ب – الأسباب الاقتصادية :

أسـهمت عوامل اقتصـادية في إيجـاد ظـاهرة الحـراك السياسـي في العديـد مـن الـدول العربيـة نتيجـة الواقـع الاقتصـادي المـتردي وانخفـاض نسـب الإنتـاج المحلـي ، الـذي ألقـى بظلالـه علـى المحركـات الاجتماعيـة الأساسية للتنمية ومنها(البنى التحتية وارتفاع البطالة وبؤس التعليم وارتفاع مؤشرات الفقر) لـذلك تعد ظاهرة البطالة من ابرز مؤشرات تراجع النمو الاقتصادي ([١٤]).

وعلى صعيد أخر، احتلت عدة دول عربية مواقع متأخرة في تقارير التنمية البشرية في العالم الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٠، حيث جاءت الجزائر في المرتبة ٨٤، وسورية ١١١، والمغرب ١١٤، واليمن ١٣٣. أما الدول الخليجية فجاءت في مواقع متقدمة في التقرير بحكم عوائدها النفطية، حيث جاءت الإمارات في المرتبة ٣٢، وقطر ٣٨، والبحرين ٣٩، والكويت ٤٧ ، والعربية السعودية ٥٥([١٥]) .

ج – الأسباب الاجتماعية :

لقد شهدت معظم الدول العربية تطورات جذرية على الصعيد الاجتماعي كانت لها انعكاساتها المباشرة على الحراك ألسياسيي وتتعدد مظاهر هذه التطورات وإشكالها ، ومنها مثلا ما حدث من تطور كبير في مجال التعليم والقضاء على الأمية خلال العقدين الماضين ، وارتفاع معدل التحضر ، وتنامي دور المرأة والتحسن البارز في المجال الصحي . غير إن العوامل الرئيسة ، التي كان لها دورها المؤثر في الحراك السياسي في العديد من الدول العربية . تناقض البنية الاجتماعية الاقتصادية العربية مع المستجدات المرتبة على تكوين قطاعات متعاظمة من الأجيال العربية التي درست وتعلمت في الخارج ، وشعورها بالاغتراب في مجتمعاتها المحلية ، ويأسها من قدرة الإطراف المسيطرة على تحقيق أهدافها ، فضلا عن انتشار الفساد في بنية العديد من هياكل الحكم والإدارة في معظم الدول العربية ، الأمر الذي انعكس على حياة المواطنين ودفعهم لليأس من إمكانية حل مشاكلهم على يد النظم القائمة ([١٦]) .

وكانت الطفرة الكبيرة في المجال الإعلامي من أهم العوامل الداخلية المؤثرة في التوجهات السياسية. ولم تكن الطفرة زيادة كمية فحسب في أعداد الصحف والفضائيات وخدمة الإنترنت، بل كذلك "حدوث

كثير من التطورات على الصعيد المعنوي، الذي يتصل بمضمون الأداء الإعلامي بالأساس، وهو الأداء الذي يلعب دوراً بارزاً في تطوير الوعي العربي. و كذلك تزايد عدد الفضائيات العربية، والتي ربما بلغ عددها المئات اليوم، وهكذا، "أصبح لدى معظم التيارات السياسية وسائلها الإعلامية، وطرحت هذه المنابر الجديدة للنقاش مجموعة من القضايا، لم يكن مسموحاً بطرحها([١٧]) .

٢- الأسباب الخارجية :

مما لاشك فيه ساهمت المتغيرات الخارجية في تدعيم الحراك السياسي فقد تعرض النظم السياسية العربي عقب إحداث ١١ أيلول / ٢٠٠١سبتمبر لضغوط خارجية من قبل الدول الغربية وتشجيعها على ضرورة إحراز تقدم ديمقراطي في ظل غياب الإصلاح السياسي وضعف المشاركة السياسية وتفاقم الأزمات الداخلية ،وفي هذا السياق يمكن القول إن العوامل الخارجية جاءت مساعدة حول ضرورة القيام بعملية إصلاح سياسي حقيقية ([١٨]).

وفي ضوء ذلك فقد تم طرح العديد من مبادرات الإصلاح السياسي من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي ومجموعة الدول الثماني ومنها مبادرة " الشرق الأوسط الكبير " التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش يوم ٦ شباط / فبراير ٢٠٠٤ ، وبعد إعلانها وفي الشهر نفسه قدمت الولايات المتحدة الأمريكية نص المبادرة الى مجموعة الدول الصناعية الثمانية * ،واستندت المبادرة الى حتمية إصلاح الشرق الأوسط ، فقد بررت المبادرة دواعي الإصلاح بـ " التخلف الشديد " الذي تعيشه دول المنطقة ، واستشهدت في الحديث عن مظاهر هذا التخلف بالأرقام والإحصائيات التي جاءت في تقرير التنمية الإنسانية لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ اللذين أعدهما مجموعة من المثقفين بتمويل من الأمم المتحدة وتحدثا عن نقص الحرية والمعرفة .... ([١٩]) .

غير إن الملاحظ بان ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية على الدول العربية ومطالبتها بالإصلاح ، لم تستمر طويلا وذلك بعد أن خشيت من أن يودي ذلك الى بروز وصعود تيارات فكرية معادية لها الى السلطة .

وفي هذا السياق كانت هناك مؤشرات مهمة عدة ومنها فوز الإخوان المسلمين في مصر بـ ٨٨ مقعدا في الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ٢٠٠٥ من إجمالي ٤٤٤ مقعدا ، وهو ما يمثل ستة إضعاف عدد المقاعد التي حصلت عليها في انتخابات عام ٢٠٠٠ وكان هذا اكبر فوز يحققه تيار سياسي معارض منذ ثورة تموز / يوليو ١٩٥٢ ([٢٠]) .

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بان حركات التغيير التي شهدتها العديد من الدول العربية كانت نتاجا لحالة الجمود التي أصابت عملية التطور الديمقراطي وضعف المشاركة السياسية وغياب للديمقراطية في هذه الدول حيث كانت حراكا سياسيا قويا ضد استمرار الأوضاع على ما هيه عليه . نتيجة تقييد الأنظمة العربية وعدم تهيئة بيئة سياسية ديمقراطية حقيقية فضلا فقدت المؤسسات الديمقراطية كالبرلمانات ومجالس الشورى معناها ودورها الحقيقي.

المطلب الثاني

الحراك السياسي الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي

لقد أدت التغيرات التي تعرضت لها دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقدين الماضيين إلى زيادة حساسية هذه الدول لأي تطورات جديدة في المنطقة فلم تكن دول مجلس التعاون الخليجي بمنأى عن الحراك السياسي في المنطقة العربية ، فقد أدركت بلدان دول مجلس التعاون الخليجي أنها ليست بعيدة عن رياح التغيير، وشهدت دول المجلس حراكا سياسيا واضحا، كان لو مؤشرات عدة ، وكان له دور بدفع الأنظمة الملكية الخليجية الى تبني خطوات إصلاحية عدة ، وتعاملت هذه الدول مع حركة التغيير في عام ٢٠١١ بجدية تامة ،غير إن تداعيات رياح التغيير جاءت متفاوتة من بلد إلى أخر حيث كانت اقل خفه على البعض ، فيما دارت لدى البعض الأخر بقوة وشدة .

لقد كان الحراك السياسي في تونس ومصر (٢١) ، ملهم لقطاعات شعبية واسعة في الخليج خاصة الشباب ، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي [الشبكة العالمية الانترنت] وجرت محاولات عديدة في العالم الافتراضي وعلى ارض الواقع لنقل هذه التجارب والدعوة إلى مسيرات شعبية ورفع مطالب إصلاحية(٢٢).

أولا : البحرين

كانت مملكة البحرين أولى دول مجلس التعاون تأثرا برياح التغيير ، فقد بدأت التظاهرات السلمية في البحرين والتي تنم عن وعي سياسي وثقافي ناضج ومطالب مشروعة للشعب البحريني (٢٣) ، ولا خلاف عليها من قبل الحكومة والتي قبلت من حيث المبدأ الحوار مع المعارضة لتحقيق الإصلاحات الدستورية المناسبة لمرحلة ما بعد ١٤ شباط/ فبراير الذي يصادف ذكرى عشرة أعوام على العمل بالميثاق الوطني،هناك إجماع وطني تام في البحرين على ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح الدستوري والديمقراطي (٢٤) ، ورغم تأكيدات الحكومة البحرينية بان أجراءتها الديمقراطية تشير إلى جدية النظام وسعيه نحو الاستقرار وتوسيع مجال حرية التعبير للمواطنين ، إلا إن المعارضة البحرينية تنتابها حالة من

عدم الثقة في نوايا الحكومة ، لذا طالبت بتقديم ضمانات حقيقية تضمن استمرار النهج الحالي وان يتم توثيق وتقنين جميع الخطوات والإجراءات والوعود ، وبين هذه الرؤية وتلك ازداد التجاذب السياسي بين الحكومة والمعارضة طوال السنوات الماضية مما احدث شرخا عمق الخلافات بين الطرفين، فالحكومة لم تف بكل الوعود التي قطعتها للمتظاهرين لتحقيق الديمقراطية ،مما دفع بالمعارضة إلى زيادة سقف مطالبها بإطلاق سراح السجناء السياسيين ومعالجة مشكلتي البطالة والسكن وتعديل قانون الانتخابات...(٢٥)، ومع اتجاه الموقف نحو المزيد من التصعيد بين المتظاهرين والحكومة ، هذه التطورات المؤسفة استدعت تدخلا حكوميا عنيفا لإنهاء الاعتصام في دوار اللؤلؤة–رمز الربيع البحريني، وبمساعدة من قوات درع الجزيرة *،الذراع العسكري لدول مجلس التعاون، لذا يشكل ما حدث في البحرين، اصغر البلدان العربية مساحة وسكانا انتكاسة نوعية لمطالب الإصلاح ليس في البحرين فحسب، بل في عموم الخليج العربي . وستحتاج البحرين إلى فترة طويلة من هدوء النفس لتستعيد عافيتها ، وتتجاوز التخندق الطائفي الحاد ، وتتغلب على مرارات استخدام العنف ، من اجل إصلاح ما يمكن إصلاحه ، والعودة إلى مرحلة ما قبل الحراك السياسي البحريني عبر الحوار الوطني (٢٦) ،فقد شعرت دول مجلس التعاون الخليجي عقب اندلاع حركات التغيير بان امن المنطقة بات مهددا أكثر من ذي قبل ، خاصة بعد اندلاع اضطرابات البحرين والتي قادت إلى دخول قوات درع الجزيرة إليها مثلما أسلفنا ، ووصول الثورة إلى اليمن أي الحدود الجنوبية – الغربية للمملكة العربية السعودية وكان ذلك يعني في بعض ما يعنيه مشاكل أمنية جديدة (٢٧) .

ثانيا : سلطنة عمان

كانت الحالة الثانية لدول مجلس التعاون الخليجي التي تعاملت بعكس البحرين في إدارة المطالب الإصلاحية والمسيرات الاحتجاجية إدارة سلمية . بدأت المسيرات الاحتجاجية السلمية في ١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ في عدة مدن عمانية وانتهت ١٣ أيار/ مايو من ألسنه نفسها ،حيث كانت الاستجابة العمانية سريعة وحكيمة وابتعدت عن العنف المفرط وتمكنت الحكومة من امتصاص الغضب الشعبي الفوري عبر مجموعة من القرارات بما في ذلك تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء ، والوعد بحل مشكلات البطالة والفساد وتشكيل لجنة دستورية لإعطاء صلاحيات تشريعية ورقابية اكبر لمجلس الشورى العماني حيث تجاوزت تداعيات الحراك السياسي* بأقل قدر من الخسائر والإضرار(٢٨).

حيث اصدر السلطان قابوس بن سعيد مرسوما بتعديل بعض إحكام النظام الأساسي للدولة الذي يعد بمثابة دستور ، جرى بموجبها توسيع صلاحيات مجلس الدولة والشورى ، بتعديل نص المادة رقم (٦)**

من النظام الأساسي التي تحدد طريق انتخاب سلطان جديد بعد شغور المنصب ، حيث نصت المادة المعدلة على إن يقوم مجلس العائلة المالكة باختيار سلطان للبلاد خلال ٣ أيام من شغور المنصب ن وان يقوم مجلس الدفاع ، بحضور رئيسي مجلس الدولة والشورى ، ورئيس المحكمة العليا ، وأقدم اثنين من نوابه، بتثبيت الشخص الوارد اسمه في الوصية التي أوصى بها السلطان ،كما منحت التعديلات الجديدة صلاحيات أوسع لمجلسي الدولة والشورى تتمثل في ضرورة موافقتهما مجتمعين على كل القوانين التي تصدر عن مجلس الوزراء ([٢٩]) .

ثالثا : الكويت

في حين كانت الكويت صاحبة أقدم تجربة دستورية وديمقراطية في الخليج العربي فلم تكن معنية كثيرا بالثورة العربية في عام ٢٠١١ فيما عدا محاولات البعض استغلال الحراك السياسي من اجل الإطاحة برئيس الوزراء . وظل السجال السياسي في الكويت حادا كما كان دائما ، فيما عدا بروز اصطفاف طائفي وقبلي وبرلماني ضاعف من الشلل السياسي والحكومي الذي ميز الفترة منذ احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ لم تتأثر ولم تؤثر الكويت ولم تخرج بمكاسب أو خسائر ملحوظة من جراء الحراك السياسي ([٣٠]) .

حيث قاد نواب المعارضة مسيرة احتجاجية ضمت أكثر من خمسة عشر إلف متظاهر للمطالبة بتنحي رئيس الوزراء ناصر المحمد الصباح ، وكان من بين المشاركين أطباء وكتاب وجامعيون وشيوخ قبائل . ومع الخشية من تصاعد وتيرة الإحداث وخروجها عن نطاق السيطرة قدم رئيس الوزراء وحكومته استقالتهما في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١١ ، وقبلها أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد ، كما جرى حل البرلمان والدعوة الى انتخابات جديدة ([٣١]) .

رابعا : المملكة العربية السعودية

إما العربية السعودية فقد كانت معركة البحرين مصيرية بالنسبة لها على أكثر من مستوى بما في ذلك حماية الأسرة الحاكمة ومن تحولها إلى ملكية دستورية ، والمواجهة مع إيران التي حاولت إن تقحم نفسها في الشأن البحريني ، ومواجهة ثالثة غير متوقعة مع الولايات المتحدة التي كانت تطالب بعدم اللجوء إلى العنف ، وتتعاطف مع مطالب المعارضة الداعية إلى قيام ملكية دستورية في البحرين . لذلك حققت السعودية في البحرين نصرا ثلاثيا ضد أمريكا وإيران ووقف رياح التغيير ليس في البحرين فقط بل في عموم الخليج العربي ، كذلك خاضت العربية السعودية معركة مهمة في الداخل لمنع وصول عدوى الحراك السياسي إلى الداخل السعودي وتجاوزت بقدرة ما سمي بـ(ثورة حنين) في ١١ آذار/مارس

٢٠١١ التي أخفقت في تنظيم مسيرات احتجاجية مطالبة بالإصلاح السياسي ([٣٢]) ، غير إن تكييف السعودية لأسباب المطالبات الشعبية على أنها تعود إلى عدم الفهم الصحيح للدين الإسلامي من جهة ، وللظروف الاقتصادية من جهة أخرى ، لذلك عمدت العربية السعودية إلى جملة من التغييرات ، فقد قامت بصرف راتب شهرين لكافة الموظفين ، ومكافأة شهرين لكافة طلاب التعليم الجامعي الحكومي ، ودمج بدل غلاء المعيشة ونسبته ١٥% في الراتب الأساسي ....، هذا من جانب أخر. بعبارة ثانية خلت المقاربة الرسمية السعودية لمطالب الإصلاح من الجوهر السياسي([٣٣])، ومن الإجراءات السياسية الأخرى تعيين ، نورا الفايز بمنصب نائب وزير التعليم فضلا عن ضم العديد من النساء بمجلس الشورى بعد إجراء تعديلات بنظام المجلس ، بشكل يجيز ضم نساء بنسبة لا تقلّ عن ٢٠%.

خامسا : والإمارات العربية المتحدة

لم يشهد البلد مسيرات ومظاهرات شعبية مطالبة بالإصلاح ،كما حدث في بقيه البلدان العربية في ظل حركات التغيير العربية .وهذا ابرز سمة من سمات ما يسمى بالاستثناء الخليجي الذي اقتصر على قطر والإمارات . المطلب الإصلاحي الوحيد في الإمارات اخذ شكل رسالة موقعة من قبل ١٣٣ شخصية وطنية ، توجهت الى رئيس دولة الإمارات تناشده تطوير صلاحيات المجلس الوطني الاتحادي المعين ، الذي لا يملك سوى صلاحيات استشارية ، جعل الإمارات بمنىء عن رياح التغيير([٣٤]) .

سادسا : قطر

إما قطر فقد برزت على الساحة العربية سياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا ، فقد أصبحت متواجدة في كل مكان وحيثما يتواجد الحدث والخبر ، هذا البلد الخليجي الصغير مساحة وسكانا يتصرف وكأنه عملاق سياسي وإعلامي ودبلوماسي ([٣٥]) ،وعدت قطر أكثر الدول الخليجية التي لم تشهد عمليات إصلاح، طوال العقد الماضي، فما شهدته من إصلاحات لم يرق إلى حجم الإصلاحات التي شهدتها البحرين أو السعودية مثلا ورغم ذلك، فإنها أكثر الدول سعيا وراء دعم مطالب الشعوب بالتغيير. وقد اعتمدت قطر في سياستها الخارجية الداعمة للتغيير، حتى فترة قريبة، على الدعم المالي وعلى الدعم الإعلامي من خلال قناة الجزيرة، واتجهت أخيرا للاعتماد على التدخل العسكري، كما في حالتي البحرين وليبيا([٣٦]).

غير إن الأثر الذي تركته الثورات والاحتجاجات العربية على دول مجلس التعاون الخليجي ظهر جليا على المستوى الإقليمي عبر تصاعد التوترات بين دول "مجلس التعاون "الخليجي وإيران . فإيران لم تلق بثقلها وراء أي تظاهرات أو احتجاجات عربية ،كما فعلت مع احتجاجات البحرين([٣٧]) ، وهذا ما أكده وزير (روبرتس غيتس) بالقول :" ليس لدينا دليل عن تدخل إيران في إثارة الثورات الشعبية أو التظاهرات في

المنطقـة، بينمـا يوجـد دليـل علـى محاولتهـا تمديـد وإطالـة موضـوع البحـرين لغـرض اسـتغلاله وخلـق المشـاكل"([٣٨])، فـإيران تحـاول اخـتراق دول مجلـس التعـاون الخليجـي للتـأثير علـى توجهاتـه بمـا يـتلاءم ومصالحها وهو الأمر الذي ترفضه المملكة العربية السعودية ، وترى انه يتعدى على نفوذها الاستراتيجي في نطاق الجوار المباشر للمملكة ([٣٩]) .

في ضوء ما سبق يمكن القول إن دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت التفاعل مع موضوع المطالبة بالإصلاح السياسي داخل أنظمتها وقدمت أطروحات سياسية لتحيق الإصلاح ، لذا فان الحراك الذي شهدته دول مجلس التعاون الخليجي هو حراك إصلاحي أكثر مما هو ثوري ومحاولة لتغيير النظم الحاكمة فلا توجد مطالب شعبية واسعة تطالب بالتغيير مثلما ما شهدته دول مثل تونس أو مصر أو اليمن، وعليه فقد أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي قدرة فائقة على مواجهة المطالب الشعبية، من خلال استيعاب رسالة التغيير بإعطاء أولوية للإصلاحات الديمقراطية وبدرجات متفاوتة من دولة لأخرى.

المبحث الثاني

المتغيرات الداخلية والإقليمية وانعكاساها على المعادلة الأمنية الخليجية

لقد تجلت عدة تطورات مهمة على صعيد البيئة الأمنية الخليجية وربما من أبرزها التي حصلت بعد حركات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية في العقد الحالي ومدى انعكاسها على البيئة الأمنية لبلدان مجلس التعاون الخليجي والتي لم تكن بمنأ عنها فقد عدت نقطة تحول مهمة في بروز مشكلة تحقيق الأمن في الإقليم الخليجي في ظل المتغيرات الإقليمية، والتغيرات السياسية في المنطقة وانعكاساتها، وما أفرزت تلك المتغيرات من عمليات سياسية متعددة .

المطلب الأول

عناصر القوة والضعف في المعادلة الأمنية الخليجية .

كشفت الإحداث التي طالت دول مجلس التعاون الخليجي عن نقاط قوة وضعف في المعادلة الأمنية الخليجية ، خاصة لجهة أولوية التهديد الداخلي مقابل التهديد الإقليمي لأمن واستقرار الخليج ، لقد استفاد مجلس التعاون ، كمنظمة إقليمية ، وبرز أكثر قوة وأكد صلاحيته في وقت الأزمات وتم توظيفه في قوة العمل الخليجي المشترك خليجيا وعربيا ، وازدادت قناعة أنظمته به خاصة على صعيد التنسيق العسكري والأمني . وتمثلت قوة المجلس في دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين لصالح الأسرة الحاكمة ، وبعثت بأكثر من رسالة إلى إطراف خارجية تؤكد إن لدى أنظمة المجلس قدرات عسكرية ، غير إن

اللافت هو توظيف القدرات العسكرية بحسم وبدون اللجوء إلى المساعدات الخارجية (الأمريكية) التقليدية هو ابرز مستجدات العمل الخليجي المشترك ([٤٠]).

إن قيام دول مجلس التعاون بمعالجة المسألة البحرينية وفق مصالحها ورؤيتها ، ومن دون انتظار إذن أو موافقة واشنطن يمثل تحولا مهما في السياسات الإقليمية وفي العلاقات الخليجية الأمريكية ومضمون صيغة التحالف الذي حكم العلاقات الأمريكية _ الخليجية لعقود ([٤١]) .

ولم تقتصر تداعيات إحداث البحرين على المنطقة ، فحسب ، بل وجدت فيها باكستان من خلال دعمها القوي للبحرين في مواجهة الحراك السياسي فرصة لتوسيع دورها في الشرق الأوسط وعلى نحو غير مسبوق، حيث تريد باكستان من خلال توثيق تحالفها مع دول مجلس التعاون الخليجي مقابلة العلاقات المتنامية بين الهند، خصمها اللدود، وإسرائيل، وخصوصا في المجالين العسكري والاستخباري([٤٢]).

من هنا، قام قادة مجلس التعاون الخليجي في اجتماعهم المنعقد في شهر أيار /مايو عام ٢٠١١ في الرياض بدعوة كل من الأردن والمغرب للانضمام إلى مجلس التعاون ، من منطلق مد المظلة الخليجية الجماعية لتشمل بقية النظم الملكية العربية التي تواجه رياح التغيير ، فالهدف من هذه المبادرة هو توسيع المظلة الأمنية الخليجية لتشمل أنظمة ملكية عربية ، لم تأت هذه الدعوة من منطلق البحث عن حماية أمنية إضافية، بل هي رسالة مفادها إن لدى المجلس قدرات وإمكانيات يمكن توظيفها لصالح دول قائمة على لا شرعية الوراثية خارج المنظومة الأمنية الخليجية ([٤٣])،وعلينا أن نلاحظ أنّ من بين الدول التي طُرحت أسماؤها، قبل الأردن طُلب من المملكة المغربية أن تتقدم بطلب للعضوية في مجلس التعاون الخليجي، هاتان الدولتان ملكيتان وجميع دول الخليج الأعضاء في المجلس لها الصفة الملكية. فالكل يقف على أرضية واحدة، لذلك لم تأت هذه الدعوة من منطلق البحث عن حماية أمنية إضافية بل هي رسالة مفادها إن لدى المجلس قدرات وإمكانيات يمكن توظيفها لصالح دول قائمة على الشرعية خارج المنظومة الخليجية ([٤٤]) .

عموما، فان دعوة مجلس التعاون الخليجي لكل من المغرب والأردن ، دشنت لمرحلة جديدة للتحالفات العسكرية والإستراتيجية، مما سيكون له أثره على المستويين الإقليمي والدولي. وفيما يقابل " مشروع الشرق الأوسط الكبير " الذي سبق لإدارة بوش الابن إن تبنته ، والذي يمتد من المغرب إلى باكستان ، تعلن الدول الخليجية عن إستراتيجيتها الاستباقية لتقوية نفوذها الإقليمي والدولي ، عبر محور يمتد من

المنطقة المغاربية إلى أسيا الوسطى ، تلعب فيه كل من المغرب والأردن وباكستان أدوارها لتحقيق هذا الهدف ([٤٥]) .

على الرغم من إن مجلس التعاون هو أحسن حالا وأكثر تماسكا وحضورا ، فان الحراك السياسي اثر في ملف امن الخليج في أكثر من اتجاه سلبي وايجابي ، وكشف عن وجود نقاط ضعف داخلية في المعادلة الأمنية الخليجية*، فالقلق الأمني واضح في دول مجلس التعاون الخليجي ،كما يتضح من الإجراءات الأمنية التي تم اتخاذها، مثل تلك التي اعتمدتها دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال مجموعة" بلاك ووتر" ، والدول الخليجية الست هي تدرك جيدا أن مستقبلهم في تشكيل الخارطة الإقليمية ومكانها على الخريطة مثل هذه تتطلب منهم وضع إستراتيجية جادة للإصلاح السياسي، وعدم الاعتماد فقط على إستراتيجية الأمن .إعادة اختراع أنفسهم أنهم يفعلون ذلك وكمجموعة التي لها وزنها الخاص إقليميا ودوليا([٤٦]) .

حيث إن قلق بلدان مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران هو الثابت في التفكير الاستراتيجي والأمني الخليجي ، لا يمكن التقليل من حقيقة إن إيران جار صعب بالنسبة إلى بلدان الخليج الصغيرة والكبيرة ، خاصة وان إيران تسعى بين الحين والأخر إلى استغلال نقاط ضعف الحالة الخليجية الداخلية لإقحام نفسها في الشأن الخليجي الداخلي وتحقيق التمدد الإقليمي كلما سنحت لها الفرصة .ولم يتغير شي فيما يتعلق بقلق بلدان مجلس التعاون تجاه التهديد الإيراني . الأهم من كل ذلك شكلت حركة التغيير فرصة نادرة لبلدان المجلس للتعامل مع التحديات الأمنية الداخلية بمنطقها الخاص وبعيدا عن واشنطن . وهذا من حيث الدخول العسكري الخليجي إلى البحرين ،كل ذلك يشير إلى إن العواصم الخليجية أصبحت تتصرف باستقلالية اكبر عن القرار الأمريكي ، وتتصرف بثقة اكبر تجاه الجار الإيراني ([٤٧]) .

فان محصلة رياح التغيير بالنسبة الى المعادلة الأمنية الخليجية ايجابية وأحدثت تغييرات تصب في مجملها لصالح بلدان مجلس التعاون الخليجي التي أظهرت أنها أكثر تماسكا واستقلالية عن القرار الأمريكي وأكثر ثقة بالنفس في التعامل مع الجار الإيراني الصعب . لقد خسرت إيران كثيرا في البحرين وفي مواقع عديدة أبرزها سورية. جميع هذه الخسائر تصب في مصلحة بلدان التعاون فالمعادلة الأمنية وموازين القوى بين إيران وبلدان مجلس التعاون عادة ما تكون معادلة صفرية ، فكل خسارة لإيران هي مكسب لبلدان مجلس التعاون ،كما إن أي مكسب لطهران هو بالمحصلة خسارة للعواصم الخليجية والمعطيات الإستراتيجية تشير الى تحول طفيف ونسبي في موازين القوى لصالح بلدان مجلس التعاون ([٤٨]) .

وفي ضوء ذلك كشفت حركة التغيير عن مفهوم جديد لأمن الخليج سوف يفرض نفسه تدريجياً. وهذا المفهوم الجديد سوف يحرص على إدراك متغيرين أساسيين جديدين على معادلة الأمن الخليجي :

المتغير الأول : يتعلق بمصادر التهديد، حيث فرضت مصادر التهديد الداخلية نفسها بما يفوق أو بما يعادل أو يوازن مصادر التهديد الخارجية، وإذا كان الأمر كذلك، فإن أمن الخليج الذي ظل مستورداً لسنوات طويلة، وظل أسير الحماية الأمريكية أحياناً أو أسير "عولمته" في أحيان أخرى بعد ما شهده إقليم الخليج إثر حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ (حرب تحرير الكويت) والدور الأمريكي الفاعل فى هذه الحرب، وما شهده من تداعيات للحرب الأمريكية على الإرهاب، ودخول حلف الناتو كشريك أو منافس للدور الأمريكي المهيمن. هذا الأمن لن يبقى معتمداً على الحليف الخارجي بالدرجة الأولى وحتماً سيكون للقوة الذاتية أو للأمن الجماعي للمجلس دوره الفاعل والأساسي الجديد في معادلة تحقيق هذا الأمن، لكن ما هو أهم هو أن تحقيق الأمن في مفهومه الجديد لن يعتمد بالدرجة الأولى على الوسائل الأمنية بل على أدوات سياسية اجتماعية اقتصادية وثقافية وإعلامية تتواءم مع المطالب والضغوط ذات العلاقة بمصادر التهديد الداخلية للأمن: المصادر السياسية والمصادر الاجتماعية .

أما المتغير الثاني : فيتعلق بما ظهر من خلافات مع الحليف الأمريكي من جانب بعض دول المجلس وخاصة المملكة العربية السعودية. وترى أنا فيفيلد* في مقال لها بصحيفة فايننشال تايمز البريطانية تحت عنوان "الربيع العربي يختبر العلاقات الأمريكية – السعودية" قالت فيه إن "نجاة السعودية، حتى الآن، من حركة التغيير هو أمر مرحب به من قبل إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما" لكنها تداركت وقالت إن الأهم هو أن ''النجاة، المؤقتة للسعودية'' قد جنبت واشنطن اتخاذ قرار بشأن أي الأمرين تعتبره أكثر أهمية: المد الديمقراطي (الذي يرضى مطالب الشعب السعودي)، أم علاقتها التي تمتد لعقود مع أسرة آل سعود"، لكنها تعود لتقول إنه من الممكن أن تكون الولايات المتحدة والسعودية تواجهان نقطة تحول في علاقتهما التي استمرت ٦٠ عاماً، وأن الحراك السياسي العربي قد أوضح بجلاء التناقضات بين الرياض وواشنطن" ([٤٩]).

إن دول مجلس التعاون ستكون معنية، وعلى ضوء خبرة إدارة الأزمة السياسية في البحرين، بإعطاء قدر أكبر من الاهتمام لمشروع مجلس التعاون الخليجي وتطويره، والبحث عن حلفاء أو شركاء جدد ضمن إطار إعادة ترسيم خرائط التحالفات على مستوى الإقليم وتمكين دول المجلس من أن يكون لها دور أساسي في إدارة شئون الإقليم، والأهم في إدارة تفاعلات وتداعيات ربيع الثورات العربية والتحول من

إدارة رد الفعل إلى إدارة الأفعال في محاولة للحد من تداعيات تلك الثورات وتوجيهها قدر الإمكان في الاتجاه الذي يخدم مصالح الدول الخليجية (٥٠) .

لذا فان قيادات دول المجلس الخليجي ، تدرك أهمية صياغة منظور جديد للأمن الإقليمي لتحديد مصادر التهديد للأمن في منطقة الخليج العربي ، يقوم على الجمع ما بين هو تعاوني على مستوى الإقليم الخليجي، وعلى ما هو يندرج تحت إلا طار المجتمعي.

المطلب الثاني

المتغيرات الإقليمية والتوظيف الخليجي لحركة التغيير : الدوافع والأدوار

من ابرز المستجدات الإقليمية والتي كشفت عنها الثورات العربية صعود مجلس التعاون الخليجي فقد أكد ذلك نجاح المجلس بجعل نفسه حلقة وصل بين مفاصل حركات التغيير في المنطقة العربية ،عبر سلسلة من المبادرات الإستراتيجية في الإقليم ، وإعطاء الإحساس بأنه النظام الفرعي الوحيد الذي لا تزال وحداته السياسية تتحكم بمفاصل التغيير في الداخل ، ولم تخرج الأمور من يدها بعد ، بينما خرجت من يد الأنظمة العربية جمعيها فقد تم توظيف الدبلوماسية الخليجية في أكثر دول المنطقة التي شهدت حركة تغيير واستطاعت من صياغة رؤية إستراتيجية في ظل حركات التغيير لها إبعادها وأهدافها .

أولا : اليمن :

لم تكن اليمن بعيدة عن حركات التغيير فقد انطلقت من جامعة صنعاء في ١٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ ، مظاهرات طلابية ، وأخرى لنشطاء حقوقيين مطالبة النظام اليمني بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ومع تطور الإحداث انتقلت مطالب المتظاهرين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح للرحيل عن السلطة .

لقد كانت الدبلوماسية الخليجية الوحيدة الحاضرة في اليمن ، وذلك بحكم الجوار الجغرافي، حيث تعتبر الجغرافية احد مكونات القوة التي رسختها " المدرسة الواقعية " في العلاقات الدولية وعلى رأسها (هانز جي مور جنثاو) ، فقد أجمل عناصر قوة الدولة في الموقع الجغرافي ....، معتبرا إن الجغرافيا هي أكثر العناصر استقرارا في بناء قوة أي دولة (٥١) ، لذا ثمة ارتباط عضوي بين امن اليمن من جهة ، وامن دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى ، وهو ما يعني إن تمتع اليمن بأمن واستقرار يصب في خانة تحقيق مصلحة دول مجلس التعاون ، ومن شان أي اضطراب أو قلق فيه ينتقل إلى دول المجلس، أو في الأقل يترك تداعياته الخطيرة عليها . لذلك كان إخلاء المسرح السياسي لمجلس التعاون في اليمن من الأمور التي سمحت لدول المجلس بتسجيل نقاط ايجابية بإطالة الفعل الثوري وتبطئته ، والاستفادة من

الحالة اليمنية في تأكيد استقرار شرعيتها في الداخل ، وفي الإمساك بشبكة التفاعلات اليمنية الداخلية على نحو يضمن حفظ التوازنات في أي تغيير مقبل ، ولا يودي إلى تغييرات دراماتيكية تحدث اضطرابات بالجوار الخليجي (٥٢) .

لذا يبدو إن تكتيكات الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح . بشان مبادرة مجلس التعاون في اليمن *لاقت قبولا ورضا خليجيين غير معلنين ، حيث استنفدت أشهرا مكنت من استهلاك طاقة الثورات بالخليج . ويبدو إن التقدم في المبادرة الخليجية في شان اليمن كان يتم الإمساك بهما جيدا من قبل دول المجلس .وربما يمكن تصور مصلحتها في إطالة التفاوض حول المبادرة لأقصى مدى ممكن وعدم ظهور الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح بشكل خائف ، كان الهدف العمل على خروجه بأقل قدر من الخسارة ، وبقاء التحالفات اليمنية كمصدات عن الخليج لأطول فترة ، وأنهاك مطالب الثوار ، وإظهار إن أي معركة ثورة ستكون لها مشكلاتها الهائلة (٥٣) .

حيث نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في إن تحول اليمن من إن تكون عاملا في تحسين الأوضاع السياسية والديمقراطية في الخليج ، الى إن يشغلوها بمشاكلها بحيث تصبح نموذجا سيئا لا يريد أي بلد أن يقتدى به ، كما أراد الأمريكيون إن يفعلوا في العراق ، بجعله نموذجا مشعا في المنطقة ، فتحول الى نموذج تتفاداه كل دول المنطقة.

ثانيا : سوريا :

دخلت سوريا مرحلة الانتفاضة الشعبية، وبات لها أيضا مسمى تاريخي، ثورة ١٥ آذار/ مارس٢٠١١، إسوة بتلك التي سبقتها في تونس ومصر بداية العام، ومن بعدها في اليمن وليبيا. وعلى الرغم من أنها أظهرت قدرة على الانتشار والتوسع كما حصل في يوم الجمعة ١٥ نيسان/ أبريل، ويوم الجمعة ٢٢ نيسان/ أبريل، فإنها لا تزال في بدايتها، وما زالت تثير أسئلة كثيرة حول المسارات التي ستتّخذها.

عموما، ظهر المشهد الرسمي العربي مؤيّداً للحكومة السورية حيال الاحتجاجات التي عرفتها سوريا منذ منتصف آذار/ مارس عام ٢٠١١، إلاّ أنّ درجة الاهتمام اختلفت باختلاف البعد الجغرافي. حيث تلقّى الرئيس السوري بشار الأسد في وقت مبكر اتصالات من قادة الدول الخليجية والعراق ٢٧آذار/ مارس(٥٤) وأبدوا فيها دعمهم للحكومة السورية ضدّ ما سمّي بالمؤامرات التي تستهدف ضرب أمن سوريا واستقرارها، وأكّد الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز، في اتصاله بالرئيس السوري بشار الأسد في ٢٨آذار/ مارس، وقوف السعودية إلى جانب سوريا في "وجه ما يستهدفها "، على الرغم ممّا عرفته العلاقات السعودية السورية من تشنج وتقلبات في الفترة السابقة، على خلفية حدث اغتيال رئيس الوزراء

اللبناني السابق رفيق الحريري في العام ٢٠٠٥ .وتجاوز الدعم السعودي لسوريا مجرد إعلان الموقف إلى تقديم دعم مادي مباشر في خضمّ الأحداث الدائرة، حيث أعلن محافظ مؤسسة النقد السعودي محمد الجاسر في منتصف شهر آذار/ مارس تقديم السعودية قروضا لسوريا بقيمة ١٤٠ مليون دولار، بالإضافة إلى دراسة أمر تقديم قروض أخرى([٥٥]).

والى جانب ذلك ، فان تحالفات سوريا الإقليمية ومع إيران تحديدا، بات يشكل احد المخاطر والتحديات إمام عمل منظومة الأمن الخليجي، وعليه فان موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة السورية كان يحمل في طياته قدرا من المخاطرة المحسوبة ، وذلك لوجود شبكة من العلاقات المعقدة من العلاقات ينضوي في إطارها النظام السوري ، وهذه الشبكة تتلامس وتتقاطع في بعض أجزائها مع بعض مكونات البيئة الأمنية والإستراتيجية لمنظومة التعاون الخليجي ، بل وتمتد إلى داخل مكونات بعض مجتمعات الإقليم ، بما فيها مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي ([٥٦]) .

والملاحظ أن تغير مواقف دول المجلس يأتي بعد ضغوط دولية، وخاصة بعد موقف الولايات المتحدة التي طالبت الدول العربية باتخاذ موقف حازم مما يحدث في سورية. ووفق المعلومات الرائجة في الرياض، فإن الموقف السعودي جاء بعد اتصالات سرية مع تركيا والأردن ومصر وتحول موقف دول المجلس بقيادة قطرية- سعودية من تصعيد الضغط السياسي على سورية، إلى فتح المجال أمام أي تدخل عسكري أجنبي في سورية كما حدث في ليبيا ، والعمل على سحب سفراء مجلس دول التعاون الخليجي من سورية ، كما عملت هذه الدول على صدور قرار وليس مجرد بيان عن مجلس الأمن لإدانة الحكومة السورية ([٥٧]).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول، إن الأزمة السورية جاءت في مرحلة " النهوض الخليجي " وذلك من خلال سعي دول المنظمة إعادة تعريف دورها الاستراتيجي بما يتضمنه من إعادة للتقويم للمكانة الجيواستراتيجية في إطار البيئة الدولية المتغيرة، حيث تعد سوريا مكسبا استراتيجيا مهما ومؤثرا، لما تتيحه جغرافية هذا البلد من إطلالات مهمة على البر التركي من جهة وإشراف استراتيجي على لبنان وتماس مع إسرائيل، فضلا عن تشكيله نصف دائرة تطوق العراق ،مما يشكل معادلا موضوعيا صادا ومانعا لكل من إيران والعراق، إضافة إلى تعطيلها للميزة التي تتمتع بها إيران حاليا عبر تطويقها للفضاء الخليجي. فضلا عن ذلك امتلاكها الأهمية الديمغرافية السورية التي يزيد عدد سكانها عن ٢٤ مليون نسمة، والتي يمكن إن تشكل في حال انضمامها للكتلة الديمغرافية الخليجية معادلا للكتلة الديمغرافية الإيرانية ([٥٨]).

ثالثا : مصر :

انطلقت شرارة الحراك السياسي في مصر في ٢٥ كانون الثاني / يناير٢٠١١ ، وتداخلت الإحداث بشكل كبير وتسارعت بحيث اتسم الموقف الإقليمي والدولي بالترقب الحذر مما ستؤول إليه الأمور في مصر في ظل تصاعد وتيرة الاحتجاجات الداخلية ([٥٩]).

حيث إن التحركات النشطة لدول مجلس التعاون الخليجي ،كشفت ان هذه الدول استشعرت تراجع الدور الإقليمي لمصر اثر "ثورة ٢٥ يناير"* ، التي توقعت إن تفرض على القاهرة فترة من التركيز على الداخل ، ومن ثم سعت دول المجلس إلى تعبئة الفراغ السياسي والأمني العربي، ولعل ذلك دفع البعض للحديث عن تطور في إعادة صياغة الدور الذي تلعبه دول مجلس التعاون ووفقا لذلك كان احتلال دول مجلس التعاون قلب التفاعلات العربية ([٦٠]) .

وعلية ، فقد كان الهدف الخليجي في كلا من مصر وتونس ، متمثلا في تجنب تعريض هيبة الحاكم في البلدين وخصوصا مصر لأي اضرر أو أهانه ، خشية استنساخ نموذج أهانه الرؤساء ، بما يحمله من إسقاطات سياسية في الداخل الخليجي ، فقدت استضافت السعودية الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي ، وعرضت خمسة دول خليجية أخرى استضافة الرئيس المصري السابق حسني مبارك ، وحرصت دول المجلس على تجنيب نفسها اثر الثورة، من خلال الاستفادة من جوانب الفشل التي وقع فيها النظامان ، عبر تطوير ردود فعل سريعة، من خلال مبادرات، عبر دعم النظم التي افرزتها الثورات، فقد تمكنت السعودية من محو حقيقة دعمها لنظام مبارك، عبر إعلان دعمها المالي لاقتصاد مصر الثورة بما يقارب ٤مليارات دولار أمريكي ([٦١]) .

إن تقييم سياسات دول مجلس التعاون الخليجي ودوره التوسعي الإقليمي ينطلق من منظور تحقيق أهدافه الخاصة بحماية أنظمته وتفادي موجة الثورات والتغيير الجارية في عموم المشهد العربي ، عبر خيارات وبدائل ، فأهداف التوسع والصعود الإقليمي لمجلس التعاون الخليجي تراوحت بين ثلاثة فلا يمكن لدول المجلس — وخصوصاً السعودية – أن تنسى ما فرضته ثورة ٢٣تموز/ يوليو عام ١٩٥٢ من اثر في الواقع العربي في خمسينات وستينات القرن الماضي ، حين قسم جمال عبد الناصر الوطن العربي إلى أنظمة محافظة "رجعية" ، وأخرى ثورية ، وتواجهت مصر والسعودية مباشرة في اليمن([٦٢]).

مما تقدم ، أدركت دول المجلس التعاون الخليجي أن كل ثورة لها انعكاساتها التي قد تمتد لسنين ، وتتوقع فترة من القلق القادم من مصر إثر الحراك الشعبي .حيث استشعرت دول المجلس احتمال تعرض علاقتها

مع الحليف الأمريكي لبعض الاضطراب إثر ما بدا من تشجيع واشنطن للحراك العربي وتحويله عن مجراه الثوري إلى حراك يخدم المصالح الأمريكية تحت عباءة الإسلام السياسي.

رابعا : ليبيا

ولم تكن ليبيا بعيدة عن حركات التغيير والتي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام ٢٠١١وقد انطلقت احتجاجات في ١٧شباط / فبراير عام ٢٠١١ مطالبة النظام الليبي بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.شملت بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية وتوسع الحراك السياسي بعد سقوط أكثر من ٤٠٠ ما بين قتيل وجريح برصاص قوات الأمن .

في ضوء ذلك لا تمتلك دول المجلس رصيدا ايجابيا مع النظام الليبي ، وقد ظلت خلافات السعودية مع نظام ألقذافي في السنوات الأخيرة ،كان ابرز معالمها الكشف،عن مؤامرة النظام الليبي لاغتيال الملك عبد الله بن عبد العزيز ومن ثم ليس لدى دول المجلس أي مصلحة في بقاء نظام ألقذافي . لذلك ، عبر التحرك الخليجي إزاء ثورة ليبيا منذ اليوم الأول عن إن دول المجلس قد تبرأت من ألقذافي مقابل الاحتفاظ بعلاقاتها بالنظام الدولي . ولم تكتف دول المجلس بتعبئة التحرك الدولي لفرض منطقة حظر جوي في ليبيا ، بل فعلت أيضا هذا الطلب في الجامعة العربية ، ولم تسع لمنع إحدى دولها قطر حين أرسلت طائراتها للإسهام في حملة الناتو على الجماهيرية ([٦٣]) .

وعليه ، يمكن القول إن من أهم دوافع وأهداف الدور الخليجي في الثورة الليبية:

١. **الدافع الإنساني:**

وهو احد الدوافع الرئيسية المحركة لدول الخليج في اتجاه تأييد ودعم المطالب المشروعة للثورة الليبية؛ فالمجازر والأسلوب الدموي الذي واجه به نظام "القذافي" الحراك الشعبي وأسفر عن سقوط الآلاف من الضحايا بين قتلى وجرحى إضافة إلى تدمير البنى التحتية في المدن والقرى، وخاصة ما يتعلق بالماء والكهرباء والمستشفيات بهدف حرمان السكان من مقومات الحياة، دفع دول العالم ومن بينها دول الخليج إلى التعاطف والوقوف إلى جانب الشعب الليبي لتخليصه من هذا النظام. وهذا التعاطف لم يقف عند حدود المطالبة بمحاسبة "القذافي" على ما ارتكبه في حق شعبه، بل تأييد أية إجراءات دولية تستهدف رفع المعاناة عن الليبيين سواء لجهة تقديم المساعدات الإنسانية أو الطبية أو اتخاذ خطوات داخل مجلس الأمن الدولي لمنع "القذافي" من المضي قدمًا في جرائمه:

٢. **دافع سياسي:**

وهو ينقسم بدوره إلى هدفين فرعيين:

أولهمـا: رغبـة دول مجلـس التعـاون الخليجـي في تجنـب تكـرار النمـوذج العراقـي في ليبيـا، فـانفراد الولايات المتحدة بالعراق بعد غزوه واحتلاله وغياب أي دور عربي أو خليجي في تلك الأزمة هو ما أوصل العراق إلى ما يعانيه الآن من أزمات سياسية واقتصادية أثرت على دول الخليج، وبالتالي هي لا تريد لليبيا أن تتعرض لنفس المصير العراقي فيما لو تدخلت الولايات المتحدة وحلفاؤها في هذا البلد، وبالتالي هي –أي دول الخليج– تريد أن تكون شريكًا أساسيًا في ترتيبات ما بعد "القذافي" بليبيا.

وثانيهما، رغبة دول الخليج سواء بصورة جماعية (في إطار مجلس التعاون الخليجي) أو بصورة فردية مثلما هي الحال بالنسبة لقطر* في لعب دور أساسي مؤثر على المستوى الإقليمي، فهي تسعى لاستغلال قوتها ومكانتها الاقتصادية في المنطقة في الحصول على مكانة سياسية ، ويساعدها على ذلك ضعف الجامعة العربية، كما أن بعض الدول الفاعلة في المنطقة مثل مصر ،تبدو غير مستعدة حاليًا للقيام بأي دور في المنطقة، مما خلق فراغًا في المنطقة تسعى دول الخليج إلى ملئه .

٣– دافع اقتصادي:

فليبيا تمتلك ثروة بترولية ضخمة؛ حيث يقدر احتياطها المؤكد من النفط بـ ٣٦ مليار برميل بينما الاحتياطي غير المؤكد يقدر بـ ١٠٠ مليار برميل، وبالتالي فهي مطمع كبير للقوى الكبرى ولشركات النفط الغربية، مثلما كان العراق بالضبط، وتخشى دول الخليج من خضوع النفط الليبي للسيطرة الغربية، ومن ثم استغلال احتياطيات ليبيا الضخمة في محاولة التأثير (من خلال التحكم في إنتاج النفط الليبي) على أسواق النفط الدولية. ومن هنا، من الممكن فهم تحرك قطر وعرضها على المجلس الانتقالي في ليبيا والجهات المسيطرة على شرق ليبيا الغنية بالنفط أن تتولى من خلال شركة قطر للبترول إنتاج وتسويق النفط الليبي في هذه المنطقة([٦٥]).

وعليه يمكن القول، إن التعاطي الخليجي مع حركات التغيير، ينم عن تصاعد في الدور الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي. فان الأكثر أهمية هو ما يكشف عن انتقال المجلس عبر تحركاته الفاعلة والمدروسة من المرحلة التي وصفها البعض من الباحثين بـ "الشريك الفاعل" إلى مرحلة "الفاعل المؤثر"، وبمعنى آخر تحوّل المجلس في مواقفه وتحركاته على المستوى الخارجي من مستوى "رد الفعل" إلى مستوى "الفعل" وهذا الصعود في الدور الإقليمي الخليجي لم يأت من فراغ، وإنما جاء انعكاسًا لتوظيف دول المجلس لما تمتلكه من مقومات سياسية واقتصادية تمكنها من التأثير بفاعلية في مجريات الأزمات والمشكلات التي قد تتعرض لها المنطقة العربية عمومًا.

المبحث الثالث

موقف القوى الإقليمية والدولية من الاحتجاجات الداخلية الخليجية

اتسمت المواقف الإقليمية والدولية بشان حركات التغيير في المنطقة العربية وخصوصا حيال دول مجلس التعاون الخليجي والتي لم تكن بمنأ عن حركات التغيير من منطلق ثنائية المعايير والتي تنطلق من مصالحها الإستراتيجية وخصوصا في ظل تنامي لقدرات بعض الدول الإقليمية جعلها تنظر نحو أي تحرك شعبي وتغيير لأنظمة الحكم فيها من شانه أن يهدد مصالحها ويضعها في موقع إعادة نظر أمام أي حكومة قادمة .

المطلب الأول

موقف القوى الإقليمية من الحراك السياسي لدول مجلس التعاون .

خلقت الثورات العربية واقعا سياسيا جديدا في المنطقة العربية تستفيد منه الدول كلها حتى تلك التي لم يمر بها ربيع الشعوب العربية والإقليمية . هذا الواقع يجعل الحكومات تنظر بحساسية أكبر إلى أي نوع من المتغيرات الإقليمية في المنطقة .

أولا : إيران

نظرات إيران الى الثورات العربية على أنها بوادر " يقظة إسلامية " مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية والنظر الى هذه الثورات كجزء من التغييرات التي توصلت ببركة ومجاهدة الشعب الإيراني خلال الأعوام الـ ٣٢ من القرن المنصرم . وقد تم التركيز على إعطاء الثورات العربية صفة الثورة الإيرانية في كثير من الأحاديث الرسمية ([٦٦]) .

ودخلت العلاقات بين إيران ومجلس التعاون مرحلة جديدة من التوتر والاحتقان على خلفية الموقف الإيراني المتشدد تجاه الحراك السياسي في البحرين ، لاسيما مع تهديد رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني في ١٩ اذار / مارس ٢٠١١ ، بان إيران " لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه القمع في البحرين والتدخل السعودي " ([٦٧]) .

غير إن الملاحظ وجود اختلاف في قراءة كل من طهران والرياض لحركة التغيير في المنطقة. فطهران التي رحبت بالتغيير في مصر ترى أن الرياض غير متحمسة إلى التغيير هناك، وأنها تريد تأخير هذا التغيير ما أمكن. لكن هذا التقييم الإيراني لم يلق الاهتمام الكافي؛ ربما بسب زخم الحراك الثوري في مصر، وربما بسبب الحراك الثوري الذي تتابع في المنطقة العربية ليشمل البحرين وسوريا.بالنسبة لإيران كان واضحا أن لديها قراءة مختلفة حول ما يحدث في كل من سوريا والبحرين فما يجري في سوريا —من وجهة نظر

الحكومة الإيرانية– من حراك سياسي في جزء كبير منه ما هو إلا مؤامرة مرتبطة بموقع سوريا كدولة "مقاومة"، وعلى هذا الأساس فإن من لا يدعم النظام السوري وسياسته في الإصلاح التدريجي –بالنسبة إلى إيران– إنما يتماهى مع تلك المؤامرة (٦٨).

إن موقف دول الخليج من البحرين كان رسالة قوية إلى إيران. فالقراءة الخليجية وبشكل خاص السعودية تكاد تجمع أن إيران هي الطرف الذي يمكن أن يستفيد من تطورات الأحداث في البحرين. هذا الموقف الذي تكرر في نبرة واحدة ردا على ما جرى في جزيرة أبو موسى يبدو أنه تكرار لرسالة مضمونها أن السعودية ستتعامل بطرق مختلفة مع إيران. تعاملا يبدو أن مناورات "جزر الوفاء" تسعى لتأكيده .هذا الأمر لا يبدو أنه سيكون مرحبا به في إيران، وذلك لوجود القراءة الإيرانية التي تسعى إلى تجنب أي مواجهة مع الرياض، لأنها وفق النظرة الإيرانية الإستراتيجية تزيد من رصيد الأعداء لإيران سواء في المنطقة أو في خارجها. الأمر الآخر هو أن الرياض بما لها من حضور في سوق النفط تستطيع أن تؤثر على سوق مبيعات النفط الإيراني (٦٩) .

وعلية فقد دان الأمين العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية السيد عبد اللطيف الزياني "بشدة استمرار التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون بما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة".واستنكر الزياني "الاتهامات الباطلة وغير المبررة التي تضمنها البيان غير المسؤول الصادر عن لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإيراني" التي طالبت بانسحاب القوات السعودية من البحرين واتهمت الرياض بـ"اللعب بالنار" في الخليج.وقال الزياني إن "المطالبة بسحب قوات درع الجزيرة من مملكة البحرين مرفوضة وتعد تدخلا في الشأن الداخلي لمملكة البحرين" (٧٠).

حيث إن قلق بلدان مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران هو الثابت في التفكير الاستراتيجي والأمني الخليجي . ولا يمكن التقليل من حقيقة إن إيران جار صعب بالنسبة إلى بلدان الخليج الصغيرة والكبيرة ، خاصة وان إيران تسعى بين الحين والأخر إلى استغلال نقاط ضعف الحالة الخليجية الداخلية لإقحام نفسها في الشأن الخليجي الداخلي وتحقيق التمدد الإقليمي كلما سنحت لها الفرصة . لم يتغير شي فيما يتعلق بقلق بلدان مجلس التعاون تجاه التهديد الإيراني (٧١) .

مما تقدم يتبين لنا إن مسار خيارات إيران المتقاطعة في ظل حركات التغيير التي عصفت بالمنطقة سوف تترك تداعياتها على مصالح إيران وموقعها في المنطقة في اتجاه تراجع هذا الدور، في ظل بروز أدوار لقوى مثل تركيا ،ونتيجة لتفجر العديد من الملفات الداخلية والإقليمية في وجه الدولة الإيرانية، بما يجعل الحكومة الإيرانية تدرك تقييد دورها الإقليمي والتراجع عن بعض أهدافها في المنطقة .

ثانيا : تركيا

لقد جاءت الثورات العربية ، لتضع تركيا تحت الاختبار الجدي في واحدة من اكبر التحولات بتاريخ تركيا الحديث ، ولتشكل حدا فاصلا بين مرحلتين من سياسة تركيا الخارجية في ظل سلطة حزب العدالة والتنمية ، ولم تكن تركيا تتوقع حصول حركة تغيير في المنطقة العربية ، لذا كانت مثل كل الدول الأخرى متفاجئة بها ، ومن ثم لم تكن مستعدة للتعامل بموضوعيه مع الواقع الجديد وقد اتسم أداء الدبلوماسية التركية بالارتباك ، واختلطت المصالح بالمبادئ ، وبانت ازدواجية المعايير في التعامل مع هذا الحدث في أكثر من ملف .

لقد تعددت أنماط المواقف التركية من الثورات العربية، تبعا لاختلاف المصالح السياسية والروابط الاقتصادية والتقديرات الأمنية، مما وضع تركيا في مأزق حتمية تبرير المواقف، خصوصا بعد اختلاف موقف تركيا من ثورتي مصر وتونس عن بقية الثورات العربية([٧٢]).

لعبت المحددات الأمنية دورا أساسيا في تشكيل معالم السياسية الخارجية التركية في الفترة السابقة على وصول حزب العدالة والتنمية، غير أن قيادة الحزب صاغت مفهوما مغايرا للأمن التركي، ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بظرورة مصدر لتهديدات الأمن القومي التركي، وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والاستقرار التركي. وفيما يتعلق بالوضع في كل من البحرين واليمن، فقد برز المحدد الأمني في تشكيل السلوك التركي، الذي بدت عليه ثمة تخوفات من تحول الأزمة إلى صراع طائفي ومذهبي تكون له امتدادات إقليمية، لاسيما في ظل اشتداد المواجهة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج من جانب وإيران من جانب آخر .ومع أن أنقرة أوضحت الكثير من أدبيات سياساتها الخارجية وتصريحات مسئوليها رفضها لإستراتيجية المحاور، غير أن المحددات الأمنية أيضا وقفت وراء الحركة الدبلوماسية والسياسية التركية النشطة حيال القاهرة في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، من أجل تأسيس محور "القاهرة – أنقرة"، وذلك بهدف مواجهة التحديات السياسية والأمنية التي تحيط بالمنطقة ([٧٣]).

وجاء الموقف التركي أكثر حذرا في حالة البحرين فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات التركية بقيادات البحرين والسعودية وإيران ، فان الموقف التركي اكتفى بدعوة الإطراف كافة الى ضبط النفس ، والدعوة للإصلاح بشكل عام دون نقد مباشر للنظام البحريني ، ومطالبة المحتجين بالاستجابة لمبادرات الإصلاح في ذاته ، مع التحذير من مخاطر الانقسام السني – الشيعي في المنطقة([٧٤]).

وفي موضع أخر نقلت وكالة الإنباء الفرنسية في تقرير لها في٢٢ آذار / مارس ٢٠١١، إن وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن احمد آل خليفة أجرى محادثات في تركيا مع نظيره التركي "احمد داود اوغلو" حول الاضطرابات التي تشهدها مملكة البحرين، بالإضافة الى ذلك . قال "اوغلو" في مقابلة له مع إحدى محطات التلفزيون التركية إن الاضطرابات التي تشهدها هذه المملكة الخليجية "قد تؤدي الى نزاع دولي ، وحتى إن التوترات بين الشيعة والسنة قد تمتد الى المنطقة."وأضاف إن تركيا على اتصال أيضا مع المملكة العربية السعودية وإيران من اجل تخفيف التوتر.وأوضح "من جهة، ننصح البحرين بإجراء إصلاحات ديمقراطية بأقصى سرعة ومن جهة أخرى، نطلب من إيران والسعودية والإطراف الأخرى الضالعة ضبط النفس."ومن جهتها قالت فضائية "الجزيرة" إن رئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان قال في خطاب له "نحن متخوفون من إحداث البحرين في إن تتحول الى إحداث مذهبية، التغيير مطلوب، ولكن ان يتحول التغيير الى صراع مذهبي فإننا نخشى من نتائج سلبية"([٧٥]) .

لم يختلف الموقف التركي في البداية من الحراك البحريني عن موقفها المؤيد لتطلعات الشعوب العربية ومطالبها المشروعة . بل إن "اردوغان" أطلق تصريحا لافتا عبر التحذير من إن تشهد البحرين "كربلاء " ثانية لكن الموقف التركي لم يتعد هذا التحذير وسرعان ما وقفت تركيا الى جانب موقف مجلس التعاون الخليجي من البحرين . عندما تطورت الأوضاع ، ولم يتطرق المسؤولون الأتراك إليها عندما كانوا يتناولون الثورات العربية وفي المجمل كان الموقف التركي من احتجاجات البحرين منسجما بنسبة عالية جدا مع الموقف الغربي وموقف دول مجلس التعاون نفسها ([٧٦]) .

وعليه يمكن القول ، في أن موجة التغيرات والتحولات العربية المتسارعة فاجأت العالم بأسره، ومعه القادة الأتراك الذين كانوا يفضلون انتقالاً هادئاً في البلدان العربية، وبشكل لا يؤثر في الدور الإقليمي التركي، الذي عرف تنامياً متواتراً في الأعوام القليلة الماضية في المنطقة العربية.

المطلب الثاني

موقف القوة الدولية من الحراك السياسي لدول مجلس التعاون .

تباينت مواقف القوى الدولية من الثورات الشعبية العربية، والتحولات التي شهدتها هذه المواقف، وطبيعة التفاعل الدولي مع الواقع الجديد في البلدان التي شهدت حركات التغيير ،حيث أبدت مواقفها تبعا لمصالحها .

أولا : الولايات المتحدة الأمريكية :

لقد اتسم الموقف الأمريكي بغير المتوافق بشكل كلّي مع السلوك الخليجي، فقد حثَّ وزير الدفاع الأمريكي في آذار/ مارس ٢٠١١ البحرين على إجراء إصلاحات لقطع الطريق على حدوث تدخل إيراني، بينما كانت المنامة تنطلق من قناعة مؤكدة بوجود أصابع إيرانية عملت على تأجيج الحراك، بهدف تقويض وإسقاط النظام البحريني([٧٧]).

فقد تزايدت ضغوطات الإدارة الأمريكية ملك البحرين من اجل الرضوخ لمطالب المتظاهرين ، وادعت أمريكا وعلى لسان وزيرة خارجيتها السابقة هيلاري كلينتون أنها ضغطت على ملك البحرين فقط حتى لا يستغل المتطرفون المدعومون من إيران هذا المظاهرات ([٧٨]) .

كما إن الإدارة الأمريكية وبشكل واضح ليس لديها الرغبة لأن تصعد من خطواتها عبر استخدام نفوذها السياسي والعسكري كوسيلة ضغط من أجل لي ذراع القيادة البحرينية ،حيث يرى الأستاذ توبي جونز، إن "الولايات المتحدة لا تصدق فكرة أن إيران لها دور خفي في البحرين، لكنها في المقابل لا يمكن أن تبدو وكأنها تسير ضد تحالفاتها الراسخة مع دول الخليج ([٧٩]) .

كذلك فقد حوى خطاب الرئيس باراك أوباما عن الثورات العربية – وفق بعض القراءات – رسالة محددة لحلفاء أمريكا من الأنظمة العربية، مفادها أنه إذا لم تقف معكم شعوبكم فلن ندعمكم. هذا فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية بدت محرجة بشأن ما ظهر من ازدواجية فى صمتها على قمع الحراك السياسي فى البحرين، على خلاف موقفها من بقية الثورات العربية. لذلك فإن استخدام العنف لقمع الحراك ، واتخاذ تطورات الأحداث في البحرين هذا المنحى التصعيدى بين إيران ودول المجلس، بدا أنه لا يلتقي مع الرؤية الأمريكية لاستقرار مصالحها في البحرين([٨٠]) .

وقد وجدت الولايات المتحدة التي تستخدم البحرين قاعدة رئيسة للأسطول البحري الخامس نفسها في وضع حرج، لأن من المستبعد إن يروق لواشنطن احتمال تغير السلطة في مملكة البحرين وبروز العامل الشيعي في الواجهة الخليجية إضافة الى العراق. ولذلك لم يسارع الأميركيون هذه المرة الى الإعلان عن تأييدهم للمعارضة البحرينية، خلافا لموقفهم من تونس ومصر وليبيا ([٨١]) .

ويمكن القول ان الولايات المتحدة كانت قريبة من موقف الاتحاد الأوربي ودوله حيال تطور الأوضاع في سورية والبحرين واليمن فقد دأبت الإدارة الأمريكية على التنديد بالتدخل الإيراني في تطورات البحرين ، خصوصا على خلفيه مشاركة قوات درع الجزيرة في إعادة الاستقرار الى الشارع البحريني مع تصعيد حدة الانتقاد لقمع إيران رغبة المعارضة في التظاهر تضامنا مع الثورات العربية المتتالية.

ثانيا :روسيا الاتحادية :

لقد نجحت روسيا كقوة كبرى إقليمية ودولية من العودة لتلعب دورا فاعلا وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والاقليمية. ومع ذلك، قد شابها هذه العودة وفقا لأولويات سياستها الخارجية في المختلف جذريا عن تلك التي سادت السياسات الخارجية للاتحاد السوفيتي لأكثر من سبعين عاما. أصبحت السياسة الخارجية الروسية أكثر واقعية، خالية من الأيديولوجية والقيود، وتحكمها المصالح، لا سيما الاقتصادية منها. وفي هذا السياق، نجحت القيادة الروسية في صنع نقلة نوعية في العلاقة بين روسيا والمنطقة العربية، وخاصة علاقات روسيا مع مجلس التعاون لدول الخليج (GCC)، والتي شهدت تطورا غير مسبوق وإقامة علاقات تعاون وثيقة على أساس المصلحة الذاتية والشراكة الاقتصادية التي لا تخضع لسياسية تقلبات (٨٢) .

خلافا للعهد السوفيتي الذي كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم، لم تعلن روسيا تأييدا صريحا للثورة والثوار في أي بلد عربي. فقد التزمت الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها وإزاحة من بالسلطة، كما حدث في تونس ومصر. ووقفت موقف الحياد أو المتابع، واتسم موقفها بالتأني الذي وصل حد البطء في رد الفعل في حالة اليمن والبحرين. قال فيكور سميرنوف سفير جمهورية روسيا الاتحادية في المنامة "إن البحرين أعلنت نفسها وبصوت عال كمركز إقليمي للأعمال المالية والمصرفية وكمكان مثالي ومريح للعمل التجاري"، وأضاف أن العلاقات الثنائية بين مملكة البحرين وروسيا هي ثمرة من ثمرات النتائج الإيجابية لزيارة جلالة الملك لموسكو في كانون الأول / ديسمبر من عام ٢٠٠٨ وأن الاتصالات السياسية منتظمة وعلى مستوى رفيع، وأكد أن البحرين تتحرك نحو الديمقراطية وتنفذ بنجاح إصلاحات جوهرية نتمنى الا تفقد البحرين كل هذه الفوائد، موضحا أن التغيرات يجب أن تتم من دون عنف أو صدامات بين الناس ومن دون تدخلات خارجية، معربا عن قناعته بأن الحوار الوطني الشامل في البحرين سيؤدي إلى فوائد كثيرة على البلاد إن عاجلا أم آجلا(٨٣).

لذلك تمثل عودة روسيا على الصعيدين الدولي أو الإقليمي محاولة لترجمها أهدافها ومصالحها السياسية والاقتصادية وساعدها في ذلك وجود قيادة واعية ذات رؤية للأولويات الوطنية، ولديها القدرة علي تنفيذها وإدارة تبعاتها بكفاءة وانتعاشة اقتصادية مكنتها من تحقيق درجات متزايدة من الاستقلالية في سياستها الخارجية. وبشكل علاقات تعاونية تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية. وسيكون موقفها من سوريا محكا أساسيا لتعزيز الثقة في روسيا كحليف وشريك قادر علي الدفاع عنها ويحتل التعاون والتنسيق في مجال الطاقة قمة أولويات السياسة الروسية في المنطقة العربية، وحوله تتمحور الدبلوماسية

الروسية والتقارب الروسي مع الدول العربية، لاسيما دول الخليج العربي([٨٤])، فقطاع الطاقة يمثل أحد المجالات الأساسية التي تتلاقي فيها المصالح العربية والروسية، وهو جوهر الشراكة العربية- الروسية في المستقبل والدعامة الأساسية لها. إن روسيا تنظر إلي دول الخليج، لا سيما السعودية، كحليف لها في سوق الطاقة العالمية، وليس منافسة أحدهما للآخر، ويتم التنسيق والتعاون بين روسيا والدول العربية في مجال الطاقة في إطار محورين أساسيين، أولهما: الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدني لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، خاصة أن روسيا تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب. ثانيهما: الاستثمارات الروسية في قطاع النفط العربي والإقبال الشديد من جانب شركات النفط الروسية علي الاستثمار في قطاع النفط في الدول العربية، من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج ([٨٥]) .

ثالثا :الاتحاد الأوربي :

ترتبط دول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات شراكة تجارية واقتصادية مع الاتحاد الأوروبي فإن العلاقات التي تربط البحرين بالاتحاد الأوروبي تكاد تكون مميزة كما مثيلاتها من دول منظومة مجلس التعاون الخليجي التي ترتبط أيضاً بعلاقات تجارية واقتصادية وأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي عامة .

وقد اتسمت المواقف الدولية بشان الاحتجاجات الشعبية في البحرين بالخجولة والتي لا تكاد تذكر أمام مثيلاتها في غيرها من الدول العربية، فليس من دلائل ولا إشارات واضحة من قبل الاتحاد الأوروبي وبقية الدول الكبرى حتى العربية ما يدل على ثنائية المعايير التي تتعامل بها الدول الكبرى والتي تنطلق من مصالحها الإستراتيجية على اعتبار أن منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ غربية بامتياز، وأن أي تحرك شعبي وتغيير لأنظمة الحكم فيها من شانه أن يهدد مصالح الدول الكبرى ويضعها في موقع إعادة نظر أمام أي حكومة قادمة ولان الخصوصية التي تتمتع بها البحرين ليست كغيرها من الدول العربية نظراً لوجود طائفة شيعية هي التي قادت الحراك الشعبي والمظاهرات ضد النظام ونظراً للقرب الجغرافي لتلك الدولة من إيران التي تتسم علاقاتها بالغرب الأوروبي بالمتوترة بشأن ما يتعلق منها بالمشروع النووي الإيراني، ونظراً للمذهب الشيعي الرسمي للدولة، فقد اتهمت إيران من قبل دول العالم أجمع أنها تحاول استغلال حركة التغيير التي انطلقت من تونس مفجرة ثورة شيعية بالمنطقة العربية وخاصة بالخليج العربي وتصدير الثورة الإيرانية([٨٦]).

كما وتنظر دول الاتحاد الأوربي الى المسالة البحرينية، والتي ميزت الحراك السياسي المتجه الى الخليج، باعتبار المنطقة لديها احتياطيات نفطية ضخمة، تمثل مركزا للاستثمارات المالية الغربية، وتتمتع بأهمية

جيواستراتيجية للغاية. وحيث يخضع البحرين للحكم من قبل النخبة السنية وهم أقلية، في حين أن تهميش الأغلبية الشيعية سياسيا. كما كان الحال دائما، وينظر الى القضية من منظور أمني: صعود الشيعة في الخليج السنية ودلالة زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة. ويعتبر البحرين نفسها حليفا للولايات المتحدة في الخليج. وتتمتع بصفة حليف رئيسي من خارج حلف الناتو (MNNA) وعاصمتها المنامة، هي مقر الأسطول الخامس الأمريكي الذي يتمركز بشكل دائم في منطقة الشرق الأوسط مع مسؤوليته المحددة في البحر الأحمر، وبحر العرب، والخليج العربي ([٨٧]).

مما تقدم فان الموقف الأوربي كان أكثر ضبابية في ما خص تطورات دول أخرى ، كمصر والبحرين واليمن ، حيث تتداخل عوامل العلاقات مع إسرائيل ، والخوف من النفوذ الإيراني وتمدد تنظيم القاعدة لتؤثر في تماسك مواقف الدول الأوربية واتحادها.

الخاتمة

في ضوء ما تقدم من متابعة للحراك الذي شهدته المنطقة العربية كان لها انعكاسه على دول مجلس التعاون الخليجي فالتهديدات لم تأت من قوة إقليمية بل امتدت لتشمل تهديدات أمنية مباشرة تنبع أساسا من الداخل في ظل تصاعد موجه الحراك الثوري ، إذ توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن إجمالها بالاتي :

١- إن حركات التغيير التي شهدتها العديد من الدول العربية كانت نتاجا لحالة الجمود التي أصابت عملية التطور الديمقراطي وضعف المشاركة السياسية وغياب للديمقراطية في هذه الدول حيث كانت حراكا سياسيا قويا ضد استمرار الأوضاع على ما هي عليه .

٢- إن الحراك الذي شهدته دول مجلس التعاون الخليجي هو حراك إصلاحي أكثر مما هو ثوري ومحاولة لتغيير النظم الحاكمة ، إن فكرة الإصلاح ، باعتبارها عملية متكاملة ومستمرة ، لا تزال متعثرة في هذه الدول . والأكثر من ذلك تبدو أنها تخضع لعوامل الضغط الخارجية بدلا من إن تكون استجابة لضرورات اجتماعية وسياسية محلية .

٣- إن التعاطي الخليجي مع حركات التغيير، ينم عن تصاعد في الدور الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي. و انتقال المجلس عبر تحركاته الفاعلة والمدروسة من المرحلة التي وصفها البعض بـ "الشريك الفاعل" إلى مرحلة "الفاعل المؤثر".

٤- أوجدت الثورات العربية واقعا سياسيا جديدا في المنطقة العربية تستفيد منه الدول كلها حتى تلك التي لم يمر بها ربيع الشعوب العربية والإقليمية . هذا الواقع يجعل الحكومات الإقليمية تنظر بحساسية أكبر إلى أي نوع من المتغيرات الإقليمية في المنطقة ومدى تأثير ذلك على أدوارها ونفوذها.

٥- التباين في التعاطي الغربي مع حركات التغيير في المنطقة وفي حيال تطورها فكانت أكثر ضبابية في ما خص مصر والبحرين واليمن والتنديد في البعض الأخر من الدول، حيث تتداخل عوامل العلاقات والخوف من النفوذ الإيراني وتمدد تنظيم القاعدة لتؤثر في تماسك مواقف القوة الغربية واتحادها .

فان ما تشهده المنطقة العربية من العام ٢٠١١ من جملة من المتغيرات بسبب حركات التغيير أحدثت هذه المتغيرات تحولات وانعكاسات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية ،كان لها تداعياتها على امن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فقد استفاد مجلس التعاون ،كمنظمة إقليمية ، وبرز أكثر قوة وأكد صلاحيته في وقت الأزمات وتم توظيفه في قوة العمل الخليجي المشترك خليجيا وعربيا لما تمتلكه من إمكانات متنوعة.

الهوامش

---

(١) كلية العلوم للبنات–جامعة بغداد.

(٢) كلية العلوم للبنات–جامعة بغداد.

(*) جاء معنى "الحركة "في اللغة بأنة : "عمل جماعيّ يهدف إلى إحداث تغيير في التَّفكير والآراء أو التَّنظيم الاجتماعيّ أو النِّظام السِّياسي " . وللمزيد انظر الرابط
www.almaany.com/home.php?language=arabic&lang.

١)عبد الوهاب ألكيالي (وآخرون) : الموسوعة السياسية ، الجزء الثاني ، ط٤ ، (بيروت ، الموسوعة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٩) ، ص ٢٢٢.

(**) يعني التغيير في اللغة "إحداث شي لم يكن من قبل بنفس الصورة التي أصبح عليها التغيير ، فحين تقول غيرت داري إذا بنيتها بناء غير الذي كانت عليه " . المعجم الوسيط ، المجلد الثاني ،ط٢ ، (القاهرة ، بلا ، ١٩٨٩) ، ص ٦٦ .

٢) احمد منيسي ، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي ((دراسة للحالة المصرية)) ، ط ١، (أبو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠١٠) ، ص ١٠ .

٣) سورة الأنفال ، الآية (٥٣) .

٤) د. هشام مرسي ، واحمد عبد الحكيم ، تعريف التغيير وأنواعه ، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) عبر الرابط aoc.fm/site/node/301.

٥) احمد منيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .

٦) د. هشام مرسي ، واحمد عبد الحكيم ، مصدر سبق ذكره ، (الانترنت) .

٧) ربيع وهبه ، و (آخرون) ، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر – المغرب – لبنان – البحرين) ، ط١ ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١) ، ص ٧٣ .

٨) احمد منيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

٩) المصدر نفسه ، ص ١٤ .

١٠) د . كامل حسون القيم ، التمايز في التغطية الإعلامية لثورات الشارع العربي ، مجلة حمورابي ، العدد (١) ، (بغداد ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتجية ، ٢٠١١) ، ص ١٢٠ .

١١) احمد إبراهيم محمود ، و (آخرون) ، حال الأمة العربية (٢٠١٠ – ٢٠١١) ، ط١ ،(بيروت ، مركز دراسات الواحدة العربية ، ٢٠١١) ، ص ١٣٦ .

١٢) د . كامل حسون القيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٠ .

١٣) نقلا عن : احمد إبراهيم محمود ، و (آخرون) ، مصدر سبق ذكره ن ص ١٣٧ .

١٤) احمد منيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧ .

١٥) خليل علي حيدر ، حركات التغيير الجديدة ، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) عبر الرابط
www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=58152

١٦) احمد منيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢ .

(*) تضم هذه المجموعة (الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، روسيا الاتحادية ، ايطاليا ، كندا ، فرنسا ، المملكة المتحدة).

١٧) احمد منيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٢ – ٢٣ .

١٨) عمرو حمزاوي، (وآخرون)، الإسلاميون المعتدلون والإصلاح في العالم العربي: حالة الإخوان في مصر : عن كتاب ،التحولات الراهنة ودورها في إحداث التغيير في العالم العربي، ط ١، (ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠٠٧)، ص ١٠٧ .

١٩) احمد إبراهيم محمود ، (وآخرون) مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠ .

٢٠) عبد الخالق عبد الله ، الربيع العربي : وجهة نظر من الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٩١) ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١) ، ص ١١٩ .

٢١) محمد بن صنيتان ، مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٣٩٥) (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢) ، ص ١٩٧ .

٢٢) ربيع وهبة ، (وآخرون)، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٠.

٢٣) ابتسام محمد عبد، البحرين: هل انتهى طريق الديمقراطية، أوراق دولية، العدد (١٩٨) ،(جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ،٢٠١١)، ص ٢٠ .

(*) دخلت قوات درع الجزيرة إلى البحرين في ٢٠١١/٣/١٦ .

٢٤) للمزيد من التفاصيل حول إحداث البحرين انظر : قاسم كاظم ، (وآخرون) ، أضواء على لجنة تقصي الحقائق في البحرين ، مجلة بلادي ، العدد (١)(بغداد ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية ، ٢٠١٢) ، ص ٧٧ .

٢٥) عزمي بشارة ، التأرجح : موقف الخليج العربي من ثورة ٢٥ يناير في مصر ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(١٨٧) ، (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، يناير ٢٠١٢) ، ص ٤٩ .

(*) وصف الإحداث التاريخية التي تشهدها المنطقة العربية بمسميات عده منها الربيع العربي(**the Arab spring**) فيه الكثير من التبسيط الذي ربما يخل بقيمة هذه التحولات التأسيسية . كما إن مصطلح الربيع تم نقلة من تجارب ثورية وإصلاحية عالمية مختلفة في مساراتها وحيثياتها عما يحدث حاليا في عموم الوطن العربي . فقاموس أكسفورد يذكر كلا من الربيع البولندي عام ١٩٥٦ و ١٩٨٢ ، وربيع سيول الكوري ١٩٧٩ وربيع براغ ١٩٦٨ ، لكن مصطلح الربيع العربي يوحي بأمور ايجابية أبرزها انتهاء مرحلة البيات والركود والسكون وعودة الحياة والنهضة واليقظة والازدهار . وهناك كتاب مهم للدكتور عبد الرحمن بدوي بعنوان " ربيع الفكر اليوناني "كناية عن ازدهاره وتفتحه وانتشاره ، وكتاب أخر بعنوان " خريف الفكر اليوناني "كناية عن ذبول الحضارة اليونانية وتراجعها واضمحلالها . ومهما كان الأمر

النسبة إلى دلالات مصطلح الربيع العربي فان أول من ذكر له جاء في مقالة لاستاذ العلوم السياسية في جامعه ويليامز مارك لينش نشرت في مجلة " فورن بولسي " في ٦ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ ، انتشر تداوله سريعا في وسائل الإعلام عربيا وعالميا.... . وللمزيد ينظر : عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي سلسلة دراسات وأوراق بحثيه ، ط١(الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٢) ،ص ١ .

٢٦) توفيق المديني ،(وآخرون) ، الربيع العربي ... إلى أين : أفق جديد للتغيير الديمقراطي ،سلسلة كتب المستقبل العربي (٦٣) ، ط١(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١)، ص ٣١٧ .

(**) نصت المادة رقم (٦) من الدستور العماني على انه " يقوم مجلس العائلة الحاكمة، خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان، بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم . فإذا لم يتفق مجلس العائلة الحاكمة على اختيار سلطان للبلاد قام مجلس الدفاع بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته الى مجلس العائلة".

٢٧) للمزيد من التفاصيل حول الإصلاحات السياسية في سلطنة عمان ، ينظر : احمد يوسف احمد ، و(آخرون) ، حال الأمة العربية (٢٠١١-٢٠١٢) ، ط ١ ،(بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢) ، ص ص ١٨٤- ١٨٥ .

٢٨) عبد الخالق عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

٢٩) توفيق المديني ،(وآخرون) ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣١٧- ٣١٨ .

٣٠) احمد إبراهيم محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٥ .

٣١) احمد يوسف احمد ، و(آخرون) ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٨٧ -١٨٨ .

٣٢) جعفر محمد الشايب ، تأملات في الخطاب الإصلاحي السعودي ، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) عبر الرابط www.aljazeera.net/.../115C528C-7FCC-4B11-864B-08FFB53D6A17

٣٣) توفيق المديني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢١ .

٣٤) إيمان رجب ، مصدر سبق ذكره ، (الانترنت) .

٣٥) محمد برهومة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦ .

٣٦) نقلا عن : مارك لنج ، السياسة الأمريكية تجاه إيران ومتغيرات الشرق الأوسط ، ترجمة : حسين شلوشي و آيات شحرور ، مجلة حمورابي ، العدد (١) ،(بغداد ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتجية ، ٢٠١١) ، ص ١٦٥ .

٣٧) محمد سعد ابو عامود ، إيران ودول الخليج العربية علاقات متوترة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٧٦) (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ابريل ٢٠٠٩) ، ص ١٩٦

٣٨) عبد الخالق عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢١.

٣٩) محمد برهومة ، التحالفات : العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٦) ، (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، أكتوبر ٢٠١١) ، ص ٦٦.

٤٠) المصدر نفسه ، ص ٦٧ .

٤١) توفيق المديني ،(وآخرون) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٣ .

٤٢) فؤاد فرحاوي ، تحالف الملكيات : دوافع مجلس التعاون الخليجي لضم المغرب والأردن ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٥) (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، يوليو ٢٠١١) ، ص ٩٨ .

٤٣) المصدر نفسه، ص ٩٩ .

(*) يعد الإعلان البريطاني عن الانسحاب من منطقة الخليج العربي عام (١٩٧١) ، نقطة تحول في مسالة الأمن بالنظام الإقليمي الخليجي من قبل دول مجلس التعاون الخليجي وجاء تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بداية عام ١٩٨١ كرد فعل للتحديات الأمنية التي تواجها دول مجلس التعاون الخليجي .

44Reform in GCC. Raghida Dergham: Security Concerns and Political)
regator.com / .. / raghida .htt://www

٤٥) عبد الخالق عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

٤٦) توفيق المديني ،(وآخرون) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٤ .

(*) كاتبة وصحفية بريطانية .

٤٧) د .محمد السعيد ادريس ، مجلس التعاون الخليجي والثورات العربية دراسة في أنماط التفاعلات ، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ، على الرابط digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=859878&eid=8067

٤٨) المصدر نفسه.

٤٩) نقلا عن : عمار علي حسن ، اليمن وطأة الجغرافيا على الدولة والمجتمع ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٧٧) (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠٠٩) ، ص ١٨٤ .

٥٠) للمزيد من المعلومات حول المبادرات الخليجية انظر : قاسم كاظم ، (وآخرون) ، المبادرة الخليجية حل سلمي أم سرقة ثورة ، مجلة بلادي ، العدد (١) (بغداد ، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية ، ٢٠١٢)ص ٣٣ .

(*) أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي في ختام اجتماع وزراء خارجيتها في جدة في ١٤ يونيو ٢٠١١ ، استعدادها لاستئناف مبادرتها لتسوية الأزمة في اليمن . واهم بنود المبادرة :

١- منذ اليوم الأول : يكلف رئيس الجمهورية، المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطني .

٢- تعمل الحكومة المشكلة على توفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني وأزاله التوتر .

٣-في اليوم التاسع والعشرين من بداية الاتفاق ، يقر مجلس النواب ،بما فيه من معارضة ،القوانين التي تمنح الرئيس ومن عمل معه خلال فتره حكمة الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية . وللاطلاع على الفقرات الآخرة من المبادرة الخليجية ينظر : محمد ابو الفضل ، الاحتلال الأمريكي في اليمن ، تحولات إستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٨٥) ، (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، يوليو ٢٠١١) ، ص ١٧ .

٥١) معتز سلامة ، التمدد الإقليمي لدور مجلس التعاون الخليجي ، مجلة السياسية الدولية ، العدد (١٨٥) (القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، يوليو ٢٠١١) ، ص ٨٢ .

٥٢) موقع أخبار سوريا، بعد الكويت والبحرين.. الأسد يتلقى اتصالات من قادة قطر والعراق يعبران عن وقوف بلادهما لجانب سوريا، على الرابط : http://syria – news.com/readnews.php?sy_seq=130649

٥٣) أريبيان بزنس ، "السعودية تعتزم تقديم قروض تنمية لسوريا ، على الرابط :
http://www.arabianbusiness.com/arabic/583796?tmpl=print_ar&page

٥٤) ولمزيد من التفاصيل حول التحالفات بين سوريا وإيران انظر : عبد الحليم خدام ، التحالف السوري والإيراني في المنطقة ، ط١ (القاهرة ، دار الشروق ، ٢٠١٠) ، ص ٤٩ .

٥٥) أريبيان بزنس ، مصدر سبق ذكره ، (الانترنت) .

٥٦) غازي دحمان ، الأزمة السورية ومنظومة امن التعاون الخليجي ، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتاريخ (٢٠١٢/٣/٦)، على الرابط www. Aljazeera.net/.../ c8b8638d-ode2-40b1-bad3-87559e68dfed.

٥٧) د.إبراهيم خليل العلاف، و(آخرون)، التقرير الاستراتيجي (٢٠١١-٢٠١٢)،(جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠١٢)، ص ٢١١ ، وكذلك ينظر : محمد حسنين هيكل ، مصر الى أين ؟ ما بعد مبارك وزمانه ، ط١، (القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٢) ص ١٣ .

(*) وهو الاسم الذي أطلق على حركة التغيير في مصر .

٥٨) معتز سلامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠ .

٥٩) المصدر نفسه ، ص ٨٢ .

٦٠) معتز سلامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٨٠– ٨١ .

٦١) المصدر نفسه ، ص ٨٢ .

(*) لقد لعبت قطر دورا محوريا في سياستها المحورية اتجاه دول الثورات العربية محاولة بذلك تحقيق محددين هما : إستراتيجية البقاء و رغبة قطر في تحقيق المكانة الإقليمية والدولية من خلال الخروج من مدار الهيمنة السعودية على دول الخليج العربي ، وذلك من خلال الاعتماد على نوعين من الدبلوماسية . أولهما دبلوماسية الوساطة ، وقد هدفت من خلالها إلى تدعيم مركزها في الإقليم عبر رسم صورة الوسيط المحايد الذي يمكن الاعتماد عليه والمهتم بالسلام والاستقرار في المنطقة ،إما النوع الثاني ، فهو الدبلوماسية العامة من خلال الإعلام ، حيث قدمت الجزيرة نفسها على أنها تصوت الشعوب والمنبر المفتوح لكل من لأصوت له .وهكذا حصلت قطر على شهرة إقليمية وعالمية بما لا يتناسب مع صغر حجمها ، ومحدودية قدرتها العسكرية ، وذلك بفضل نجاح قناة الجزيرة في إبراز هويتها كقناة عربية تتخطى دولتها المضيفة . وللمزيد من المعلومات انظر : مروة فكري ، ما بعد القوة الناعمة : السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية ، مجلة السياسية الدولية ، العدد (١٨٧) ،(القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، يناير٢٠١٢) ، ص ١٦٢ .

٦٢) عمر الحسن ، دول مجلس التعاون والثورة الليبية :الدوافع والأدوار ، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ، بتاريخ (٢٠١١/٦/٢٦) ، على الرابط: www.iwffo.org/index.php?option=com...view

٦٣) مصدر سبق ذكره ، ص ١٦.

٦٤) فراس ابو هلال ، ايران والثورات العربية : الموقف والتداعيات ، (تقييم حالة) ، (بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١١) ، ص ٢ .

٦٥) نقلا عن : احمد يوسف احمد ، و (اخرون) ، مصدر سبق ذكره ، ٨٦ .

٦٦) صالحي: سوريا تمثل أقوى حلقة في سلسلة محور المقاومة، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات ، (الانترنت) ، بتاريخ (٢٠١٢/٣/٢) ، على الرابط : http://www.mehrnews.com/ar/newsdetail.aspx?NewsID=1524474

٦٧) محجوب الزويري ، العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة بالمنطقة ، تقرير منشور على موقع الجزيرة للدراسات على الرابط، studies.aljazeera.net/reports/2012/05/20125983013255262.htm

٦٨) نقلا عن : موقع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر الرابط www.gcc-sg.org

٦٩) عبد الخالق عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ .

٧٠) ناتاني توسي ، تركيا والربيع العربي : الآثار المترتبة على السياسة الخارجية التركية من منظور عبر أطلسي ، مقال منشور على موقع معهد كارنيجي للسلام الدولي .بتاريخ (٢٠١١/٩/١٢) ترجمة : مركز نماء للبحوث والدراسات ، على الرابط nama-center.com/m/ActivitieDatials.aspx?id=79

٧١) محمد عبد القادر ، تركيا وثورات الربيع العربي ، دراسة منشورة على موقع الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، على الرابط : acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=86

٧٢) د. نغم نزير شكر ، الموقف التركي حيال التحولات العربية الراهنة ، عن الموقف الإقليمي من الحراك السياسي في الدول العربية (تركيا وايران انموذجا) ، الملف السياسي ، العدد (١٠٣) ، (جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، ٢٠١٢) ، ص ١٣.

٧٣) وزير خارجية تركيا : ننصح البحرين بإجراء إصلاحات ديمقراطية بأقصى سرعة ، صحيفة الوسط البحرينية – الالكترونية ، العدد ٣١١٩ – الثلاثاء ٢٢ / ٣/ ٢٠١١، على الرابط www.alwasatnews.com

٧٤) احمد يوسف احمد ، و (آخرون) ، مصدر سبق ذكره ، ٦٢ .

٧٥) وكالة إنباء براثا www.burathanews.com/news_article_120338.html

٧٦) د. إبراهيم خليل العلاف ، (وآخرون) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤٥ .

٧٧) البحرين تغلي مع اقتراب ذكرى عام على الانتفاضة ، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات ، على الرابط www.hawamer.com/vb/showthread.php?t.

٧٨) وكالة إنباء براثا ، مصدر سبق ذكره ، (الانترنت) .

٧٩) بين السعودية وإيران .. البحرين أين؟على موقع روسيا اليوم على الرابط

arabic.rt.com/prg/telecast/66258

80)Sheikh The Russian Position on the Arab revolutions, 23 May 2011,p2.‹Nourhan El-www.aljazeera.net.

٨١) د.نبيل العسومي ، تحاور السفير الروسي بالبحرين :اتصالاتنا مع البحرين منتظمة. وعلى مستوى رفيع ، جريدة أخبار الخليج ، العدد : ١٢٦٤٩ في ٩/ نوفمبر /٢٠١٢ .

٨٢) خليل سامي أيوب ، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية ، الحوار المتمدن– العدد:(٣٥٦٤) بتاريخ (٢٠١١/١٢/٢) ، على الرابط www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741

٨٣) خليل سامي أيوب ، مصدر سبق ذكره ، (الانترنت).

٨٤) المصدر نفسه.

85) Sally Khalifa 2012: Europe and the Arab Revolutions. From a Weak to a Proactive Response to a Changing Neighborhood, KFG Working Paper Series 39, Universität Berlin. userpage.fu- .de/…/WorkingPaperKFG.P39.pdf .

Arabian Movements of change and their impact on the security of the Gulf Cooperation Council

Assistant professor:
Mohammad Karim Kazem
Assistant instructor:
Firas Abbas

Abstract

This research deals with the security of GCC after the changes happened in the region which bring down several Arab regimes and the impact of these changes on the security of the GCC. The threats they face are not due only to the changes of the region, but extended to include security threats directly from the inside of the GCC.

The research shows the most prominent strength and weakness points in the security equation for the GCC and particularly in terms of internal threat regarding the regional threat to the security and stability of the Gulf.

The research also shows the attitudes of international and regional countries from the movements in GCC, which took in consideration there strategic interests under the increasing role of some regional powers that seem to be cautious about the regional changes and the movements in countries of the Gulf Cooperation Council.